



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الدكتور مولاي الطاهر

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم اقتصادية

جامعة سعيدة

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر تخصص اقتصاد كمي

الموسومة بـ:

فعالية السياسة الاقتصادية حسب نموذج مندل فلامنج دراسة حالة الجزائر 1965-2017

تحت إشراف الدكتور:

• منصورى عبد الكرىم

من إعداد الطلبة:

• بوزيان آمنة

أعضاء لجنة المناقشة

الدكتور: رئيسا

الدكتور: منصورى عبد الكرىم..... مشرفا ومقررا

الدكتور: مناقشا

السنة الجامعية 2018-2019



إِهْدَاء

رفعت قلمي لأكتب كلماتي فلم يأبى قلبي إلا أن يفكر بمن كانت له المعزة الكبيرة إليه.

من كان لهما الفضل الأول والأخير في وصولي إلى هذه المرحلة، إلى هذه النقطة التي تفصل بين حياتي المدرسية وحياتي المهنية.

إلى من سهرت عيناها في نومي ومن تقلب فؤادها في غياي ومن شقت لهنائي، وإلى من تعبت لكي أبلغ راحتي
..... إلى أمي الغالية التي لا ينتهي حبي لها ولو انتهى عمري

وإلى أبي الغالي الذي كان هدفه أن أصل إلى ما أنا عليه

وإلى إخوتي وسندي

وإلى رفيقة روعي وسندي لطيفة الهاشمي وإلى من كان له الفضل في إتمام هذا العمل خ. مصطفى و د. بومدين

وكما كان الفضل إلى عائلتي في نجاحي فلن أنسى أن أذكر من كان لهم الفضل في بقائي على الطريق الصحيح
... إلى من عرفني بهم جامعتي... إلى صديقاتي... إلى عائلتي الثانية

وفي الأخير أهدي نجاحي هذا إلى من هي أجدر بالذكر إلى نفسي

*** آمنة ***

شكر وتقدير

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا الواجب، ووفقنا إلى انجاز

هذا العمل.

نتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد على انجاز هذا العمل،

وفي تذليل ما واجهنا من صعوبات، ونخص بالذكر الدكتور المشرف (منصوري عبد

الكريم) الذي لم يخل علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمة التي كانت عوناً لنا في إتمام هذا

البحث المتواضع

وفي الأخير لا يفوتنا أن نشكر أساتذة وموظفي قسم علوم الإقتصادية.

وشكراً

المقدمة

مقدمة

ما فتئ النقاش يزداد من يوم بخصوص موضوع تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، بالرغم من تغير القنوات وتقلب الخلفيات الإيديولوجية للمنظرين وأصحاب القرار الاقتصادي، ذلك أن هناك إدراكا في كل دول العالم بأن السوق القائمة حاليا غير مكتملة، مما يجعلها عاجزة عن إعطاء الإشارات السعرية وغيرها بشكل سليم.

وإن الجدل بخصوص فعالية السياسات الاقتصادية ليس حديثا، خاصة بين أنصار المدرسة النقدية وأنصار المدرسة الكينزية، وكذلك تحليل النشاط الاقتصادي على المستوى الكلي وذلك بعرض بعض المفاهيم العامة ونظريات الإستهلاك والإستثمار والطلب على النقود ثم عرض التوازن الكلي بإستخدام منحنيات IS-LM ودور السياسة المالية والنقدية في تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي.

1- الإشكالية الرئيسية

ما مدى فعالية السياسة الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري وفق نموذج " مندل- فلمنج "

2- الأسئلة الفرعية:

- ماهي أهداف السياسة الاقتصادية.
- ماهو نموذج مندل - فلمنج
- ماهي فعالية السياسة الاقتصادية حسب نموذج مندل- فلمنج
- ماهي فعالية السياسة الاقتصادية حسب نموذج مندل- فلمنج الجزائر.

3- الفرضيات:

تعد السياسة النقدية حسب نموذج مندل فلمنج غير فعالة في حالة تقييد حركة رؤوس الأموال.

تؤثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادية في المدى القصير فقط في الجزائر.

تؤثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في المدى المتوسط والطويل فقط في الجزائر.

4- أهداف الدراسة:

- معرفة السياسة الاقتصادية
- معرفة مختلف أهداف السياسة الاقتصادية.

- معرفة نموذج مندل فلمنج
- معرفة أثر السياسة المالية على النمو في الجزائر.
- معرفة أثر السياسة النقدية على النمو في الجزائر
- معرفة أثر سعر الصرف على النمو في الجزائر

5- أسباب إختيار الموضوع:

- يحكم مجال التخصص ولفه الإطار النظري بجانبه القياسي
- الفضول الشخصي في البحث في الموضوع.

6- أهمية الدراسة:

- كون هذا البحث ضرورة تفرضها حقيقة مسلم بها في وقتنا المعاصر.
- تقديم رؤية مبسطة حول تطور الأسس النظرية التي من خلالها رسم السياسة الاقتصادية للجزائر.

7- حدود الدراسة:

على ضوء الأهداف السابقة فإن حدود الدراسة تتجسد من خلال إبراز أثر السياسة الاقتصادية على نموذج مندل- فمنج من خلال المعطيات المتاحة منذ 1965-2017.

8- منهج البحث والدراسة:

أ- منهج البحث:

نظرا لطبيعة الموضوع اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليل.

مع استخدام أدوات إحصائية متمثلة في نموذج الإنحدار الذاتي var

ب- أدوات الدراسة:

- استعمال الكتب والمجلات وشبكة الأنترنت
- الاحصائيات المتعلقة بأدوات الدراسة
- استعمال برنامج evwies لتطبيق خطوات النماذج الإحصائية.

9- صعوبات الدراسة:

- ضيق الوقت
- صعوبة الحصول على البيانات المتعلقة بموضوع الدراسة

10- تقسيم الدراسة:

لقد تم تقسيم هذا البحث إلى مقدمة وثلاث فصول، بحيث تناولنا في الفصل الأول على ماهية السياسة الاقتصادية وعموميات التضخم والبطالة بينما الفصل الثاني ضم عموميات نموذج مندل فلمنج وكيفية تحقيق التوازن نموذج IS-LM.

اما الفصل الثالث خصص لدراسة وصفية الأثر فعالية السياسة الاقتصادية على نموذج مندل فلمنج وتطبيق نموذج VAR على اقتصاد الجزائر وفي ختام هذا البحث قدمنا خاتمة لأهم النتائج المتوصل إليها بالإضافة إلى قائمة المصادر والمراجع تتبعها قائمة الملاحق.

الفصل الأول

مقدمة الفصل الأول:

تعتبر الدراسة السياسية الاقتصادية من أهم الدراسات الاقتصادية في جميع الدول، لما لها من آثار مهمة في مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ولإيجاد سياسة اقتصادية على المستوى الاقتصاد الوطني تستوعب التحولات والتحديات الاقتصادية الداخلية والخارجية على حد سواء، وتطرقنا أيضا لدراسة كل من التضخم والبطالة، وحتى يتم دراسة الواقع الدقيق للسياسة الاقتصادية ومساهمتها في دفع عجلة التنمية وأثرها على دعم النمو الاقتصادي يفترض بنا من خلال هذا الفصل عرض الإطار النظري العام للسياسة الاقتصادية في الفكر الاقتصادي بشكل عام وقد جاءت محتويات هذا الفصل في ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول: مدخل إلى السياسة الاقتصادية

المبحث الثاني: النظريات المفسرة لظاهرة البطالة

المبحث الثالث: ماهية التضخم

المبحث الأول: مدخل إلى السياسة الاقتصادية

إن التدخل الدولة في النشاط الاقتصادي يكون باستخدام مجموعة من الأساليب والأدوات الاقتصادية التي تؤثر من خلالها على مؤشرات التوازن الداخلي والخارجي بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف المسيطرة وتمثل مجموع هذه الأدوات بين ما يعرف بالسياسة الاقتصادية¹

المطلب الأول: مفهوم السياسة الاقتصادية:

تستخدم الدولة السياسات الاقتصادية لبلوغ والوصول إلى الأهداف المسطرة ولا يمكن تحقيق هذه الأخيرة للمجتمع بشكل تلقائي وبالمستوى مطلوب من الكفاءة دون استخدام السياسة الاقتصادية.

تعريف السياسة الاقتصادية:²

تتضمن السياسة الاقتصادية جملة من التدابير الحكومية التي تتدخل الدولة من خلالها لتصويب الاختلالات الاقتصادية التي تضرب الاقتصاد حيث ليس من السهل التوقف بين الكفاءة في الجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعي، وهذه التصويبات لها أثر على خلق الثورة.

وتوزيع الدخل والتوجه القطاع الاقتصادي بحيث تركز السياسة الاقتصادية بالدرجة الأولى على المفاضلة بين اهداف السياسة الاقتصادية، النمو الاقتصادي، التشغيل، التوازن الخارجي، استقرار الأسعار، السيطرة على معدلات التضخم، فالسياسة الاقتصادية تمثل

¹ وليد عبد الحميد عايب، الاثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق العمومي، دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية، الطبعة الأولى، لبنان، 2010، ص 73.

² محمود حسين الوادي، تنظيم الإدارة المالية من أجل ترشيد الانفاق الحكومي ومكافحة الفساد، دار الصفاء للنشر الطبعة الأولى عمان، 2010 ص 185.

تصرف عام للدولة ومنهج معين في المجال الاقتصادي عن طريق جملة من القواعد والوسائل والأساليب والتدابير التي تقودها الدولة وتسدد قراراتها نحو بلوغ مطالب اقتصادية واجتماعية معينة خلال فترة زمنية محددة ويمكن تحديد السياسة الاجتماعية للدولة ما على أنها مجموعة الأهداف والأساليب في الميدان الاقتصادي ومجموع العلاقات المتبادلة بينها.

- تعتبر السياسة الاقتصادية هي مجموع القرارات التي تتخذها سلطات العمومية بهدف توجيه النشاط في اتجاه مرغوب فيه.¹
- السياسة الاقتصادية هي مجموع التوجيهات كل التصرفات العمومية والتي لها إنعكاس على الحياة الاقتصادية، نفقات الدولة، النظام النقدي، العلاقات الخارجية.²
- من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن السياسة الاقتصادية هي كل تصرف واع تقوم به السلطات العمومية من أجل الوصول إلى هدف معين.

¹ عبد الحميد قديمي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 24.

² عبد المطلب عبد المجيد، السياسات الاقتصادية، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 1997، ص 29.

المطلب الثاني: أهداف السياسة الاقتصادية.

إن أهداف السياسة الاقتصادية تتغير من إقتصاد إلى آخر إلا أنه يمكن تحديد أهم الأهداف التي تسعى إليها مختلف المجتمعات الاقتصادية ومن أهمها ما يلي:

أ- النمو الاقتصادي:¹

هو الهدف الأول لأي سياسة اقتصادية والأكثر شمولاً بين الأهداف الأخرى، والذي يرتبط بتزايد مستمر في الإنتاج والمداخل حيث غالباً ما يتم الارتكاز على زيادة الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر لقياس النمو الاقتصادي إلا أن هذا المؤشر يطرح مشاكل تتمثل في كيفية تقدير الناتج المحلي الإجمالي الخام وذلك بسبب اختلاف نظم المحاسبة الوطنية في ضبط حقل الإنتاج من إقتصاد لآخر، وبالتالي فإنه يتمثل النمو الاقتصادي في بلاد ما بارتفاع الإنتاج خلال فترة طويلة نسبياً وهذا ما يميز اقتصاديات الدول المتقدمة.

والجددير بالذكر أن مطلب تحقيق النمو داخل إقتصاد ما مرتبط بمعدل نمو السكان، أي لا بد أن يزيد معدل النمو الاقتصادي عن معدل النمو السكاني، حتى يمكن القول إن هناك فعلياً نمو في الإقتصاد، ما يساهم في تحسين مستوى معيشة الافراد، ومن المهم أيضاً أن يصحب حذف النمو الاقتصادي الاهتمام بحماية البيئة، حيث يواجه السياسة الاقتصادية ليوم إشكالية كيفية تحقيق أكبر معدل للنمو الاقتصادي بأقل درجة ضرر بيئي، والحفاظ على الموارد الطبيعية للإقتصاد.

¹ وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق العمومي، دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية،

مكتبة حسن العصرية، الطبعة الأولى، لبنان، 2010، ص 82-83

ب- الاستخدام التام:

هو دالة تابعة لحجم العمل والمكافأة المحصل عليها فإذا لرفع مستوى معيشة الافراد فإنه لابد من جعل الاستخدام أكبر ما يمكن، أي توفير فرص عمل لكل شخص قادر وراغب في العمل.

ت- إستقرار الأسعار:¹

إن ارتفاع المستوى العام للأسعار يؤثر على المدخرات، سياسات التأمين والسندات، بعبارة أخرى فإن التضخم يؤثر سلبيا على مستوى معيشة الافراد خاصة ذوي الدخل المحدود، لهذا لابد من تأمين استقرار الأسعار وتجنب حدوث التضخم الانكماش.

ث- الكفاءة الاقتصادية:²

وهي الحالة التي فيها تطابق بين الجهودات ومستويات الإنتاجية التي توصل إليها المجتمع مع تلك الجهودات والمستويات الإنتاجية المرغوب فيها.

ج- التوازن في ميزان المدفوعات:³

من بين الأهداف الأخرى التي تسعى إلى تحقيقها السياسة الاقتصادية هي تأمين التوازن في ميزان المدفوعات، وميزان المدفوعات هو عبارة عن ملخص لكل الصفقات الاقتصادية القائمة بين الوطن والعالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، وتشمل الصفقات على الصادرات والواردات وتدفقات رأس المال المختلفة، إن الدولة التي تعاني

¹ نفس المرجع سابق ذكره ص 83

² سامي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، الجزء الأول، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2005، ص 65.

³ عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي (الاقتصاد الكلي)، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السادسة، الجزائر، 2008، ص 12-13.

عجزا في ميزان مدفوعاتها تجد نفسها مضطرة إلى اتخاذ الإجراءات محددة من شأنها تحقيق فائضا في ميزان مدفوعاتها أو على الأقل موازنته.

المطلب الثالث: أدوات السياسة الاقتصادية

تعتبر السياسة التجارية النقدية والمالية من أهم الأدوات السياسية الاقتصادية والتي يتم اللجوء إليها لمعالجة المشاكل الاقتصادية، ولتحقيق النمو القائم على أساس تمويل الأنشطة الإنتاجية المختلفة.

الفرع الأول: مفهوم السياسة النقدية وأهدافها

هي عبارة عن سيطرة وتحكم البنك المركزي في كمية النقود ومعدلات أسعار الفائدة بفرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية بحيث تعمل على زيادة كمية النقود وتخفيض أسعار الفائدة في فترات الانكماش ورفع أسعار الفائدة وتخفيض كمية النقود في فترات التوسع بهدف المحافظة على الاستقرار والتوازن الاقتصادي.¹

بأنها: "ما تقوم به الحكومة من عمل يؤثر بصورة فعالة في حجم G. Ibash عرفها الاقتصاد وتركيب الموجودات السائلة التي يحتفظ بها القطاع غير المصرفي، سواء كانت عملة أو ودائع أو سندات حكومية".²

- هي عبارة عن الاستراتيجية المثلى أو دليل العمل تنتجه السلطات النقدية من أجل المشاركة الفعالة في توجيه الاقتصاد القومي إلى تحقيق النمو والوصول إلى الاستقرار الاقتصادي.³

¹ محمد ضيف الله القطابري، دور السياسة النقدية في الاستقرار الاقتصادي و التنمية الاقتصادية (نظرية تحليلية، قياسية) غيداء، للنشر و التوزيع، الأردن، 2012، ص 18.

² صالح مفتاح، النقود و السياسة النقدية، دار الفجر للنشر و التوزيع، مصر 2005، ص 98.

³ أحمد فريد مصطفى، سمير محمد السيد حسن، السياسات النقدية و البعد الدولي لليورو، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص 39

- أهداف السياسة النقدية:

يمكن تقسيم أهداف السياسة النقدية إلى أهداف نهائية وأخرى وسطية والتي يمكن ذكرها:

- الأهداف النهائية:¹

- تحقيق الاستقرار النقدي لمحاربة التضخم
- ضمان قابلية الصرف والمحافظة على قيمة العملة.
- تشجيع النمو الاقتصادي المصحوب بالعملة.
- إيجاد سوق نقدي ومالي متطور.
- دعم السياسة الاقتصادية للدولة.
- إلا أن البنوك المركزية في الدول المتقدمة تسطر هدف نهائي ووحيد للسياسة النقدية والمتمثل في استقرار الاوسع.

الأهداف الوسيطة:

الهدف الوسيطي هو عبارة عن متغير يمكن للسلطة النقدية أن تمارس عليه تأثيرها بشكل مباشر وسريع بواسطة أدواتها الخاصة تتمثل الأهداف الوسيطة بمتغيرات نقدية كلية وسعر الفائدة وأسعار الصرف ومن أهمها:²

أ) مجتمعات الاحتياطات النقدية:

تتكون القاعدة النقدية من النقود المتداولة لدى الجمهور والاحتياطات المصرفية.

¹ بلعوز بن علي محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، طبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 114.

² بلعيز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، طبعة الأولى، ديوان الوطني المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 114.

(ب) ظروف سوق النقد:¹

- يقصد به مدى سهولة وصعوبة أسواق الائتمان، ويفنى ذلك قدوة المقترضين ومواقفهم السريعة أو البطيئة في معدل نمو الائتمان ومدى الارتفاع أو الانخفاض أسعار الفائدة وشروط الإقراض الأخرى وسعر الفائدة الأرصدة البنكية يتمثل في سعر الفائدة على الأرصدة المقترضة بمدة قصيرة وذلك لمدة يوم أو يومين بين بنوك.

(ت) أسعار الفائدة:

هي السعر النقدي لإستخدام رأس المال الناتج عن تضحية (ادخارية) حقيقية والقابلة للإقتراض.

(ث) سعر الصرف:

يعتبر مؤشر لمعرفة الأوضاع الاقتصادية لبلد ما وذلك بالحفاظ على استقراره عند مستوى قريب من مستوى تكافؤ القرارات الشرائية، كما أن التدخل المقصود والهادف إلى رفع سعر صرف النقد إتجاه العملات.

الأخرى يكون عاملا لتخفيض التضخم، فرفع سعر الصرف يؤدي إلى تخفيض الأسعار عند الاستيراد، ورفع من القدرة الشرائية للعملة وهذا ما يتطابق مع الهدف النهائي للسياسة النقدية.

¹ أحمد نصير، أثر السياسات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال فترة 1990-2012 أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3- 2013- 2014، ص 90.

ج) العرض النقدي:¹

يشترط في استخدام العرض النقدي كهدف وسيط أن تكون هناك قدرة تحديده إحصائياً، أي أن يستطيع القائمون على السياسة النقدية تحديد الأصول المالية التي نسميها أو العملة أو النقود.

- دور السياسة النقدية في استعادة توازن العمالة الكاملة:²

إذا كان بإمكان نقابات العمال أن تضغط باتجاه ارتفاع الأجور النقدية قسراً، وفي معزل عن قيام حالة من فائض الطلب على الأيدي العاملة، فقد تكون السياسة النقدية، التوسعية هي العلاج المناسب لهذه الحالة، وما قد ينشأ عنها من بطالة، وإنخفاض عام في الإنتاج، فالكلاسيك وإن كانوا قد استبعدوا من تحليلهم إمكانية حدوث أزمات إقتصادية، عامة يستمر فيها الكساد والبطالة لفترة طويلة، إلا أنهم لم يستبعدوا إمكانية حدوث ذلك على فترات متقطعة، وعلى المدى القصير، وكان من منظورهم أن التوسع المدروس، والحد من عرض النقد M وفي ظل ثبات كل من الإنتاج Y والمعامل k ، سوف يساعد على ارتفاع الأسعار p ، بالنسبة المرعوبة لإستعادة مستوى الاجر الحقيقي اللازم لتحقيق العمالة الكاملة.

ومثل هذه السياسة، التي قد تصلح في أوقات الازمات الطارئة، قد تصلح أيضاً من منظور النموذج الكلاسيكي، لمعالجة جمود الأجور النقدية، وما يترتب عليه أيضاً من كساد، بطالة، فإرتفاع الأسعار، المترتب على سياسة نقدية توسعية يزيد فيها العرض

¹ لخلو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي و علاقتها بالسياسة النقدية، دراسة تحليلية الاثار الاقتصادية لسياسة سعر الصرف الأجنبي، الطبعة الأولى مكتبة حسين العصرية للطباعة و النشر و التوزيع، بيروت، لبنان، 2010، ص 58-59.

gérard duthil, william marios, politiques économiques , ellipess, paris, 2000.

² أسامة بشير الدباغ، البطالة و التضخم (المقولات النظرية و المناهج السياسية الاقتصادية) الاهلية، الطبعة الاولى، عمان، 2007، ص 81.

النقدي، سيؤدي إلى إنخفاض الاجر الحقيقي، وهذا من شأنه أن يعمل كحافز لدى منشآت الاعمال عن زيادة الاستخدام، وزيادة الإنتاج، وصولاً إلى حالة العمالة الكاملة، هذا يعني من الناحية العلمية أن بإمكان زيادة العرض النقدي M والتوسع فيه إلى المستوى الذي يؤدي، أولاً إلى ارتفاع الأسعار بدرجة كافية تسمح باستعادة مستوى الاجر الحقيقي الذي يتفق مع الاستخدام الكامل للموارد.

كما يؤدي ثانياً إلى قيام مستوى من الطلب الكلي الفعال، يكون كافياً لشراء جميع ما تم إنتاجه عند هذا المستوى من التوظيف.

الفرع الثاني: السياسة التجارية وإتجاهاتها:

أ) تعريف السياسة التجارية:

- تعتبر السياسة التجارية جزءاً لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية المطبقة في مجال التجارة الدولية فينصرف مفهوم السياسة التجارية على أنها: " تلك السياسات التي تتبعها في مجال التجارة الخارجية بفرض التأثير على الصادرات والواردات وتلجأ الحكومات إلى وضع السياسات التجارية بهدف معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات.¹

- وكذلك هي مجموعة الإجراءات والتدابير المتخذة من قبل الدولة في نطاق علاقتها الاقتصادية مع بلدان العالم الأخرى في مجال الاستيراد والتصدير بصفة أساسية، حيث يتم استخدام السياسة التجارية كأداة للتنويع الصناعي وخلق القيمة المضافة.²

¹ محمد صفوت قابل، نظريات و سياسات التجارة الدولية، بدون دار نشر 2010، ص 311.

² Munay Gibfs ,les politigues ecommerciales , Departement Des affaires econimigued et sociales DAEC/UNDESA , Eopyright upintsd Nation DESA , New yorh,juin 2007 ,p08

الاتجاهات السياسية التجارية:

- إتيام السياسة التجارية الحمائية:

هي التي تعبر عن اتباع الدولة لسياسة العزلة والانفراد من خلال استخدام الدولة لسلطتها العامة لتأثير بطريق أو بآخر على الاتجاه المبادلات التجارية الدولية أو على الطريقة التي تسوي بها المبادلات أو على هذه العناصر مجتمعة، وتسمى أيضا سياسة تقييد التجارة الدولية.¹

تجلت هذه السياسة من خلال مجموعة الأفكار مدرسة تجارية التي كانت ترى أن مصلحة الدولة يتجسد في تعظيم الثروة من الذهب والفضة من خلال اهتمام بزيادة الصادرات وتهميش الواردات.²

- اتجاه السياسة الحرة التجارية:

تعرف السياسة الحرة التجارية على أنها جملة من الإجراءات والتدابير الهادفة إلى تحويل نظام التجارة الخارجية للحياة، بمعنى عدم ترك المجال للتدخل الدولة في الواردات الصادرات³

¹ فيروز سلطاني، دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقيات التجارية الاقليمية و الدولية (دراسة حالة الجزائر و اتفاق الشراكة الأورومتوسطية)، مذكر مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و العلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، الموسم الجامعي 2012-2013 ص 55.

² عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية (على مستوى الاقتصاد القومي تحليل كلي، مجموعة لنيل العريية، مصر، الطبعة الأولى، 2003، ص 131.

³ عبد المجيد قيدي، مدخل إلى سياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية وتقييمية) ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 249.

وذلك عن طريق الازالة أو تخفيض القيود التعريفية وغير تعريفية من أجل تدفق التجارة الدولية¹ وعليه يمكن القول أن هذه السياسة تعبر عن:

تلك الحرية التي يقود إلى تخصيص الدولي والتوزيع إلا أنها الموارد الدولية، حيث تخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تمتلك فيها ميزة نسبة عن غيرها وقد ظهرت هذه السياسة عصر المدرسة الفيزوقراطية ومنتعشت بأفكار آدم سميث، ريكاردو، شيوارت ميل، ... الخ، الذين نادوا بها من أجل تحقيق المكاسب من التجارة الدولية والخروج عن حالة العزلة.²

الفرع الثاني: السياسة المالية وأهدافها:

أ) مفهوم السياسة المالية:

- يمكن التعبير عن السياسة المالية بأنها استخدام أنشطة حكومية مالية معينة في تنمية واستقرار الاقتصاد وهذه الأنشطة هي أدوات السياسة المالية الضرائب، القروض العامة، الميزانية العامة.

النفقات العامة... الخ، ويجب أن تتسق وتدمج مع الضوابط النقدية والاقتصادية وضوابط الائتمان.³

هي دراسة تحليلية للنشاط المالي للقطاع العام، وما يتتبع هذا النشاط من آثار بالنسبة لمختلف قطاعات الاقتصاد القومي وهي تتضمن فيما تتضمنه تكيفا كميًا لحجم الانفاق العام والإيرادات، بغية تحقيق أهداف معينة في طليعتها النهوض بالاقتصاد الوطني،

¹ عبد المطلب عبد الحميد السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي تحليل كلي، مجموعة لنيل العربية، مصر، الطبعة الأولى، 2003، ص 133.

² مرجع سبق ذكره ص 60.

³ السيد عطية عبد الواحد، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، التوزيع العادل للدخول، التنمية الاجتماعية، دار النهضة العربية، مصر، 1993 ص 22.

ودفع عجلة التنمية وإشاعة الاستقرار في ربوع الاقتصاد الوطني، وتحقيق العدالة الاجتماعية وإتاحة الفرص المتكافئة لجمهور المواطنين، بالتقريب بين طبقات المجتمع والاحتلال من التفاوت بين الافراد في التوزيع الدخل و الثروات.¹

من السياسات بالإيرادات العامة والنفقات العامة، بهدف تحقيق أهداف الدولة السياسية الاقتصادية والاجتماعية.

(ب) أهداف السياسة المالية:

للسياسة المالية أهداف متعددة تسعى الدولة إلى تحقيقها، عن طريق مجموعة من الإجراءات والتدابير المتخذة. نذكر أهمها في النقاط التالية:²

1) التخصيص الأمثل للموارد المجتمعية:

يملك المجتمع في لحظة معينة مجموعة من الموارد محددة ونافذة، وأخرى متجددة، تسعى الدولة إلى إيجاد كفاءات من أجل إنتاج مختلف السلع والخدمات التي تلبى الاحتياجات الأساسية.

والمتزايدة للجميع، وذلك عن طريق الدور التوجيه والتحفيز للقطاع العام والخاص مستخدمة أدوات يطلق عليها اسم أدوات السياسة المالية منها ما يتعلق بالإيرادات العامة للدولة وأخرى بالنفقات العامة.

¹ فوزي عبد المنعم وآخرون المالية العامة والسياسة المالية، توزيع منشورات المعارف، طبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 1969، ص 33.

² صالح صالح، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، دار الفجر للنشر والتوزيع، طبعة الأولى، القاهرة، 2006، ص 498، ص 499.

2- توزيع العادل للثروات والدخل:

إن تحقيق الهدف السابق يؤدي إلى تعظيم وتنوع الإنتاج بمختلف أنواعه السلع والخدمات، حيث تستخدم السياسة المالية أدواتها من أجل توزيعه توزيعاً عادلاً على أفراد المجتمع، وذلك عن طريق مجموعة من الإجراءات المتعلقة بالتوزيع الأولي للثروة والتوزيع العادل للدخل المحقق نتيجة استخدام مصادر الثروة والتوزيع التوازني لتصحيح الاختلالات الناتجة عن استخدام الموارد المتاحة.

3- تحقيق الاستقرار الاقتصادي:¹

من أهم الأهداف السياسية المالية تحقيق حد أدنى من الاستقرار في الإنتاج والتشغيل، حيث أن الاستقرار الاقتصادي لا يعني الجهود والركود في القطاعات الاقتصادية المختلفة، بل يعني الوقاية من التقلبات المستمرة في الإنتاج ومقدار الدخل، ومستوى الأسعار، في الأطوار الاقتصادية من ركود، فيتخضم، فتتسبب في إختلال الحياة الاقتصادية وتنشأ عنها المصاعب في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، فيأتي التدخل الدولة من أجل تدارك الاختلال وذلك عن طريق استخدام الأدوات السياسية المالية.

4- التوازن المالي:

يقصد به استخدام موارد الدولة على أحسن وجه ممكن.²

5- التوازن العام:

التوازن بين مجموعة الانفاق القومي (نفقات الافراد الاستهلاك والاستثمار بإضافة إلى نفقات الحكومية) وبين مجموع الناتج القومي بالأسعار الثابتة، في مستوى يسمح

¹ موسى ابراهيم، السياسة الاقتصادية والدولة الحديثة، دار المنهل، الطبعة الأولى، بيروت، 1998، ص 13

² نفس المرجع سابق ص 13.

بتشغيل جميع عناصر الإنتاج المتاحة، حيث تلجأ الدولة إلى استخدام أدوات كثيرة ومتنوعة للوصول إلى هذه الأهداف وأهمها الضرائب والقروض والإعانات والإعفاءات، والمشاركة مع الافراد في تكوين المشاريع و غيرها.¹

¹ عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية (تحليل جزئي وكلي) مكتبة زهراء، الشرق، القاهرة، 1997، ص 241، ص

المبحث الثاني: النظريات المفسرة لظاهرة البطالة

تعتبر البطالة من أهم التحديات التي واجهت إقتصاديات العالم لكونها مشكلة ذات أبعاد تاريخية وجغرافية بمقدار ارتباطها بمراحل التطورات السياسية والاقتصادية وقد حظي هذا الموضوع باهتمام جمع كبير من المفكرين على اختلاف مذاهبهم وأفكارهم من فترة زمنية لأخرى ولعل تنوع أشكال البطالة هو أحد العناصر المفسرة لتعدد التحليل حول فهمها وتفسيرها وسوف يتم عرض أهم هذه الأفكار بشيء من الإيجاز فيما يلي:

المطلب الأول: النظريات التقليدية المفسرة لظاهرة البطالة:

وتعطي هذه النظريات الاتجاهات التي تتبنى فكرة وجود سوق تنافسي للعمل.

أولاً: النظرية الكلاسيكية: تعتبر مقولة داوين " بأن مأساة الفقراء ليس سببها قوانين الطبيعة ولكن سببها هو مؤسساتنا تعبيراً دقيقاً للمفهوم الكلاسيكي للبطالة حيث أن المؤسسات هي النقابات و الحد الأدنى للأجور و إعانات البطالة..."¹

يرتكز الكلاسيك في تحليلهم على المدى الطويل، حيث يربطون البطالة بالمشكلة السكانية ويتراكم رأس المال والنمو الاقتصادي والطاقات الإنتاجية للإقتصاد، كما يركز إهتمامهم على البعد الاجتماعي والسياسي للظاهرة الاقتصادية إذ يؤمن الكلاسيك بمبدأ التوازن العام، الذي عني أن " كل عرض سلعي يخلق الطلب الموازي له أو ما يسمى بقانون المنافذ عند "ساي" بمعنى آخر: تساوي الادخار والاستثمار واستحالة حدوث البطالة على نطاق واسع، ذلك أن التوازن الاقتصادي هو توازن التوظيف الكامل، فلو حدثت بطالة بمعنى عرض عمل أكبر من الطلب عليه فإن علاج ذلك سيكون سهل من خلال تخفيض

¹ Maillefert muriel. L'économie de travail, stdy 1 ama , 2004, p 49.

الأجور، وهذا التوازن رهن بمدى مرونة تغيرات الأسعار والأجور، ومن هنا يرى الكلاسيك ضرورة عدم تدخل الدولة في جهاز الأسعار والأجور أي أن الأجور هي عامل أساسي.

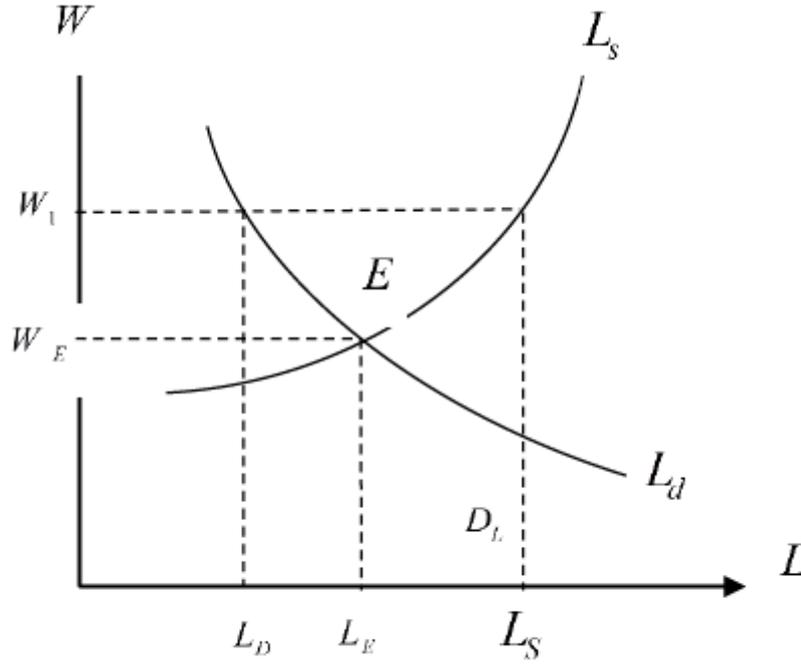
في آليات سوق العمل إذ أنها تؤثر على عرض وطلب العمل، لإيضاح ذلك ولتسهيل التحليل نفرض أن الأجور جامدة على سبيل المثال، فما هو تأثير ذلك على البطالة؟

يتحدد الاجر التوازني عندما يلتقي منحني الطلب على العمل بعرض العمل في النقطة E وعندها تكون الكمية التوازنية لعرض العمل و الطلب.¹

عليه L_E معدل الاجر التوازني W_E إفترضنا أنه بسبب تشريعات حكومية قد ارتفع الاجر إلى W_1 في هذه الحالة سنجد أن عرض العمل عند هذا الاجر الجديد يساوي L_S في حين الطلب عليه يكون L_D مما يعني أن هناك فائض عرض أي وجود بطالة تقدر بالمسافة $L_E L_D$ ولتجنب هذه الوضعية يجب تخفيض الأجور.

رغم كون الكلاسيك استبعدوا من تحليلهم إمكانية حدوث أزمات إفراط إنتاج وبالتالي حدوث كساد وبطالة على نطاق واسع فإنهم لم يستبعدوا وإمكانية حدوث بطالة إختيارية تنشأ بسبب عدم مرونة جهاز الأسعار أو لجهل متطلبات السوق، كما أنهم لم يسقطوا من تحليلهم إمكانية حدوث بطالة جزئية التي تنشأ بفعل الأخطاء.

¹ زكي رمزي، الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر المشكلات الرأسمالية المعاصرة، مجلة شهرية، (د م ن) عالم المعرفة، العدد 226، أكتوبر 1998، ص 194.



المصدر: (2)

الشكل رقم (01): نشؤ البطالة في حالة جمود الأجور

التي تقع من رجال الاعمال عند تقديم أحجام الطلب والإنتاج كما اعتقدوا أن هذه البطالة سوف تقضي على نفسها بنفسها من خلال توافر مرونة في الأسعار والأجور.¹

ثانياً: نظرية النيوكلاسيكية: اعتمد تحليل النيوكلاسيكية على نظرية "التوازن العام" الذي يتحقق في سوق السلع والخدمات وسوق العمل نتيجة الارتباط حجم العمالة بالعرض والطلب على العمل، ويرتكز هذا التحليل على بعض الفرضيات المستمدة من شروط المنافسة التامة ومن أهمها: تجانس وحدات العمل، حرية تنقل اليد العاملة ودور المنافسة في شراء وبيع قوة العمل مثل: بيع وشراء السلع وأن حجم اليد العاملة مرتبط بعرض وطلب العمل في السوق، ومهما يكن من أمر فإن النظرية النيوكلاسيكية افترضت حالة التوظيف التام ولم تولد للبطالة إهتماماً كبيراً بسبب تبنيها لقانون "ساي" للأسواق، كما أن فرضية

¹ نفس المرجع ص 194.

وجود المنافسة التامة لا يتحقق في الواقع، إضافة إلى أنها اعتبرت أن التغير التكنولوجي هي متغير خارجي يتطور بشكل منعزل عن مستوى التطور الاقتصادي، لكن الواقع يثبت عكس ذلك إذ أن استخدام التكنولوجيا هو أحد العوامل الأساسية للإنتاج لأنه يرفع من حجمه بأقل التكاليف، وبالتالي فإن تشغيل الآلات قد يؤثر على حجم العمالة.

المطلب الثاني: النظريات الحديثة المفسرة لظاهرة البطالة

تناولت النظريات السابقة مشكلة البطالة من المنظور التقليدي لسوق العمل حيث يوجد إما سوق تنافسي كامل للعمل، أو سوق تنافسي غير كامل للعمل، غير أن هذا الإطار التحليلي لم يستطع تفسير وصول البطالة إلى معدلات مرتفعة غير مسبوقه منذ أول سبعينات القرن الماضي، لذلك ظهرت عدد من النظريات الحديثة تناولت النظريات السابقة بالتطوير والتعديل من خلال إدخال فروض أكثر واقعية حتى تصبح أكثر قدرة على تفسير الظواهر الحديثة.

أولاً: نظرية البطالة الهيكلية:¹ ظهرت هذه النظرية لتفسير معدلات البطالة المرتفعة في السبعينيات.

وزيادة التطور التقني الذي طرأ على الصناعة، فقد تعرضت بعض الفئات من العالم لظاهرة التعطل بسبب عدم قدرتها على التوافق مع الفنون الإنتاجية الحديثة، في حين ظهر فائض فرص العمل في أعمال ومهن أخرى وفسرت النظرية عدم التوافق بين فرص العمل المتاحة والمعطلين بمجموعة من الأسباب أهمها:

- الاعتبارات الشخصية في تفضيل العمال بعضهم.
- عدم توفر فرصة تدريب مناسبة للعمال حتى يتمكنوا من القيام بأعمال جديدة
- عدم القدرة على الانتقال بمرونة من مكان لآخر.²

ثانياً: نظرية نقديين للبطالة: تفسير البطالة في النظريات النقدية: يفسر هذا التيار البطالة الدورية من خلال العوامل النقدية البحتة، وأن علاجها يكمن في استخدام أدوات السياسة

¹ عبد الرحمان العايب، البطالة و إشكالية التشغيل في إطار برنامج التعديل الهيكلي حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم اقتصادية جامعة الجزائر سنة 2004 ص 19.

² نفس المرجع ص 19.

النقدية، ويضم هذا التيار مجموعة من المفكرين من مدرسة شيكاغو، باعنائهم للنقود أهمية بالغة في النشاط الاقتصادي، وأن كل النقابات التي يعرفها الاقتصاد ناتجة عن تغير عرض النقود، كما أن زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية على النحو الذي شل من كفاءة آلية الأسعار في سوق العمل، يعتبر من بين العوامل المفسرة للبطالة في نظرهم، ويؤكدون على أن تعطيل زيادة إعانات البطالة تعطل من فاعلية سوق العمل، لأن العمال المستفيدين منها لا يبحثون عن العمل بجدية، وبالتالي فالبطالة في نظرهم اختيارية ولا مكانة للبطالة الاجبارية في تحاليلهم يرون أن مواجهة البطالة يكمن في: " عدم تدخل الحكومة لحل هذه المشكلة وتركها لكي تحل نفسها بنفسها عبر آليات السوق "¹، يرى فريدمان أنه لا يوجد منحى فيليس في شكله عموديا يحدد معدل بطالة طبيعية، ويميز عدم كفاية السياسة الاقتصادية لمحاربة البطالة إلا في الاجل القصير، إن تفسير البطالة وفقا لنظرية الرأس المال البشري، كما أكدته الاقتصادي " ألفريد".

مارشال " عام 1890 على الاستثمار في البشري بقوله " أن أثنى ضروب رأس المال هي ما يستثمر في البشر " ذلك لأن رأس المال البشري يتميز بصفة لا تتوفر في غيره من رؤوس الأموال وهي أن منحى إنتاجيته يتصاعد بنفس إتجاه منحى خبراته ومهاراته وأن عمره المعنوي يتحدد مع تغيرات العصر ولن يندثر الا بتوقف عمره الزمني ومعنى ذلك أنه لا يخضع لقانون المنفعة المتناقصة، وجاء عام 1906 ليشهد ظهور الأساس الفعلي لنظرية رأس المال البشري المعاصر على يدي الاقتصادي " أرفين فيشر "² الذي نوه عن أساس

¹ عبيرات مقدم، ميلود زيد الخير، مشكلة البطالة في الفكر الاقتصادي مع الإشارة إلى برنامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر، الندوة العربية حول البطالة، أسبابها معالجتها و أثرها على المجتمع، المنعقد بكلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة البليدة، الجزائر 25-27 أبريل 2006.

² علي العنزي سعد، علي صالح أحمد، إدارة رأس المال الفكري في منظمات الاعمال، عمان، الاردن، دار اليازوري العملية للنشر و التوزيع، 2009، ص 158.

متين لهذه النظرية التي ظهرت إلى الوجود في النصف الثاني من القرن العشرين إذ أشار إلى أن مخزون الثروة الموجود في لحظة ما أو فترة من الزمن يسمى برأس المال وأن تدفق الخدمات خلال مدة من الزمن يطلق عليه الدخل¹ كما يعتبر " شولتر schutter" من أهم المساهمين في نظرية رأس المال البشري التي تؤكد على حقيقة مفادها أن المؤسسة تقدر مقدار الأموال المستثمرة في الموارد البشرية من خلال مقارنتها بالعوائد المستقبلية المحتملة شريطة اقتربها بأفضل حالات تحسين الإنتاجية مع التزامها بتوفير أفضل فرص التدريب الفني و الإداري للعاملين وكذا إجادتها تحقيق البناء المعرفي الحقيقي لها، تؤكد هذه النظرية على أن هناك علاقة إيجابية بين الاستثمار في رأس المال البشري وبين زيادة دخل الفرد والمجتمع أي أنه كلما زاد الاستثمار في رأس المال البشري كلما زاد مستوى الدخل² وعليه فإن إختيار الوظيفة يفسر على أساس الفوائد التي يجنيها العامل من وراءها قصد تحسين إنتاجية والاستفادة من أكبر دخل ممكن، وبالتالي سيضحى الافراد بالوقت الضروري للكون من أجل دفع قدراتهم ومؤهلاتهم، باعتبار أن سوق العمل يبحث عن اليد العاملة المؤهلة، وبالتالي فإن البطالة في أوساط الافراد ذوي القدرات و المؤهلات العالية قليلة.

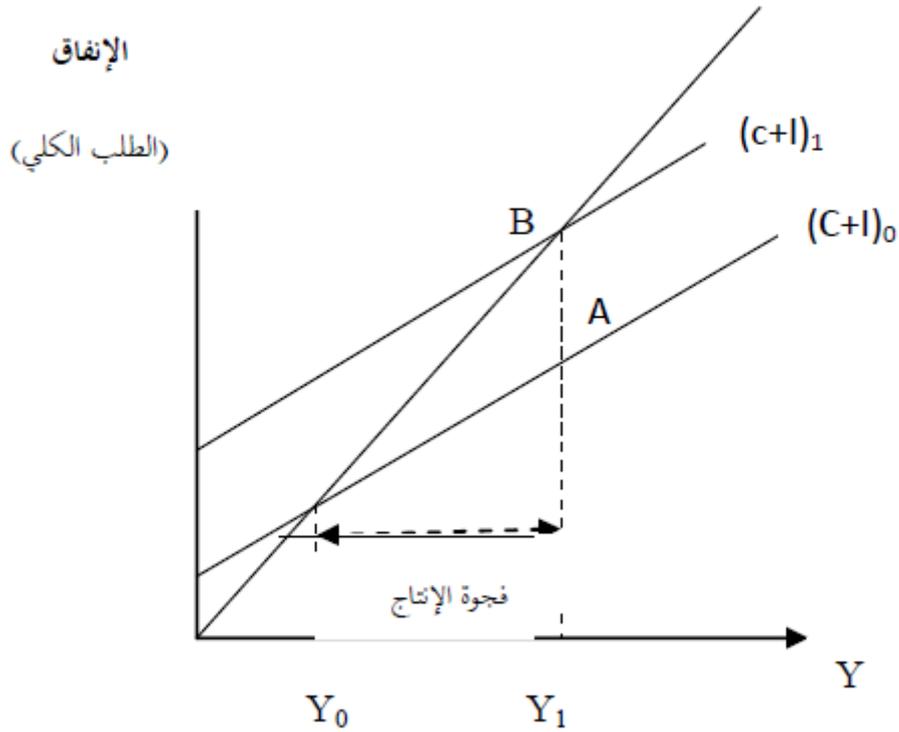
¹ نفس المرجع، ص 195.

² نجم عبود نجم، إدارة المعرفة المفاهيم و الاستراتيجيات و العمليات، ط2، الأردن، دار الوراق للنشر و التوزيع، (د،س،ن) ص 296.

المطلب الثالث: النظرية الكينزية

يتحقق التوازن عند الكينزيين نتيجة للتوازن في سوق السلع والخدمات وسوق النقد في آن واحد إذ أن الطلب على العمل دالة متناقصة بدلالة الدخل، وأن تعظيم الأرباح يتطلب تساوي الانتاجية الحدية للعمل مع معدل الاجر الحقيقي، أي أن انخفاض معدل الأجور الحقيقية يمكن أن يتيح إرتفاعا في الطلب على العمل وبالتالي حجم العمالة، أما عرض العمل فإنه مرتبط بمعدل الاجر الاسمي (W) لأن العمال يقعون في فخ الوهم النقدي، حيث يعتبرون أن كل زيادة في الاجر الاسمي هي زيادة فعلية في مداخيلهم بسبب جهلهم لمستوى الأسعار، وقد وجد كبير أن تطور الرأسمالية يصطدم بتناقضات حادة لا يمكن أن تزول عفويا مثل البطالة الجماهيرية المتزايدة، وعدم كفاية الطلب على البضائع، مما يؤدي إلى عدم تطابقه مع العرض آليا.

من ناحية أخرى يرفض كينز آلية الأجور كسب للبطالة، لأن إنخفاضها سيؤدي إلى انخفاض دخل العمال، وبالتالي انخفاض الطلب على السلع مما يعقد مشكلة تصريف السلع بالأسواق، وعليه فإن سر وجود البطالة يكمن فيما يلي، لقد لاحظ كينز أن حالة التوظيف الكامل ماهي إلا حالة خاصة جدا، وأن الطلب الكلي الفعال هو المحدد للعرض الكلي، ومن أجل زيادة تشغيل العمال يجب رفع حجم هذا الطلب والذي بدوره ينقسم إلى طلب على السلع الاستهلاكية وطلب على السلع الاستثمارية وهو ما يوضحه الشكل التالي:



الشكل (02): الفجوة الانكماشية في الاقتصاد

يبين الشكل أعلاه أنه إذا كان الطلب الكلي أقل مما يجب لتشغيل جميع المواد المتاحة، ويبلغ $(c+1)0$ مثلاً، فإن الدخل الوطني (الناتج الوطني Y) سيكون أقل من الناتج الوطني الممكن (Y_1) و الناتج الوطني الممكن هو عبارة عن أقصى حجم للناتج الحقيقي الذي يمكن الوصول إليه عن طريق إستخدام جميع الموارد المتاحة للمجتمع، وستكون في هذه الحالة فجوة في الإنتاج تقدر ب $(Y_1 - Y_0)$ وبالتالي تظهر الفجوة الانكماشية تقدر بالمسافة (AB) والفجوة الانكماشية تبين ذلك بالمقدار من الإنفاق التلقائي الضروري لإعادة الاقتصاد إلى حالة التوظيف الكامل والذي بدوره يؤدي إلى زيادة نسبة التشغيل في الاقتصاد.

مما سبق ذكره نستنتج أن كينز له الفضل في توضيح مفهوم البطالة الاجبارية الناجمة عن قصور الطلب الكلي الفعال، ولذا تسمى البطالة الاجبارية وفقاً لهذا التحليل، فضلاً

على أن النظام الرأسمالي لا يملك الآليات الذاتية التي تصنف التوظيف الكامل ومن ثم يصبح التوازن المقترن بمستوى أقل من مستوى التشغيل الكامل، وهي حالة أكثر واقعية، لذا فقد نادى كينز بضرورة تدخل الدول في النشاط الاقتصادي بهدف علاج مشكلة القصور في الطلب الكلي لعلاج البطالة الاجبارية، وذلك بإستخدام السياسة المالية التوسعية¹.

¹ محمد يعقوبي، عنتر بوتيار، تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية على معدلات البطالة في الجزائر للفترة (1990-2010) مداخلة، جامعة المسيلة، قسم العلوم التجارية، ص 6-7.

المبحث الثالث: ماهية التضخم

يعتبر التضخم من المشكلات الاقتصادية الرئيسية التي يعاني منها العالم في الوقت الراهن، وبالرغم من اهتمام الاقتصاديين بهذه الظاهرة إلا أن هناك جدلاً كبيراً بينهم حول أسبابها و الآثار الاقتصادية لها على النظام الاقتصادي وأفضل السياسات التي يتعين اتباعها للقضاء عليها، والمدى الذي يتعين اللجوء إليه في استخدام هذه السياسات عندما يكون لهذه السياسات آثار سلبية على الأهداف الاقتصادية والاجتماعية الأخرى ولهذا سوق نلجأ إلى التعريف بهذا المتغير وكذا التعرف على أهم أسبابه وأنواعه المختلفة والاثار المترتبة عنه.

المطلب الأول: تعريف التضخم وأسبابه

وستطرق فيه إلى ما يلي:

1- تعريف التضخم

المفهوم البسيط للتضخم هو زيادة كمية النقود بدرجة تنخفض معها قيمة النقود أو على أنه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار في دولة ما والناجم عن فائض الطلب كما هو معروض من السلع و الخدمات خلال فترة زمنية معينة.¹

كما يقال أن التضخم هو حالة اقتصادية تضعف فيها القوة الشرائية للوحدة النقدية، بسبب ارتفاع الأسعار إلى مستويات عالية، وبموجب ذلك تزداد سرعة دوران النقود،

¹ حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان- الأردن، الطبعة الأولى،

2006، ص 155.

وتتعطل وظيفة النقود كمخزون للقيمة، ويقتصر دورها كوسيط للتبادل فقط، بسبب انعدام قيمة النقود نسبياً.¹

والتضخم هو مشكلة اقتصادية عانى منها الكثير من البلدان في فترات مختلفة، ويكون لهذه المشكلة انعكاسات خطيرة على مستوى المعيشة في مجموعة كبيرة من الافراد ولاسيما مجموعة الفقراء وأصحاب الدخل المحدد، ويعرف التضخم أيضاً "أنه ظاهرة تتمثل بوجود إتجاه مستمر نحو الارتفاع في المستوى العام للأسعار" وهو حالة عدم التوازن في الاقتصاد تتجه فيه الأسعار إلى الارتفاع بصورة متواصلة، وقد تتدخل الحكومة بإجراءات معينة لمعالجة الوضع، لكن تلك الإجراءات قد لا يخالفها النجاح أحيانا في وقت ارتفاع الأسعار.²

إذن التضخم هو كل زيادة في التداول النقدي تترتب عنها زيادة الطلب الكلي الفعال عن العرض الكلي للسلع والخدمات في فترة زمنية تؤدي لزيادة مستوى العام للأسعار.³

أما معدل التضخم فيعبر عن نسبة التغير في المستوى العام للأسعار، ويجري حسابه وفقا للمعادلة التالية:

المستوى العام للأسعار (في سنة لاحقة) - المستوى العام للأسعار (في سنة سابقة)⁴

معدل التضخم =

المستوى العام للأسعار للسنة السابقة

¹ إياد عبد الفتاح النصور، سياسات الاقتصاد الكلي، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان- الأردن، الطبعة الأولى، 2013، ص 190.

² أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص 311-312.

³ حسين عناية غازي، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 25.

⁴ حربي محمد موسى عريقات، مرجع سابق، ص 156.

2- أسبابه:

يوجد نظريتان رئيسيتان لأسباب التضخم في الادب الاقتصادي، حيث يفسر النظرية الأولى التضخم من جانب الطلب أو سحب الطلب أي يكون ناتجا عن تغير الطلب الكلي للمجتمع، أما النظرية الثانية فتفسر التضخم من جانب العرض أو دفع الكلفة أي التغير في العرض الكلي من السلع والخدمات نعرض لكلا النظريتين كالآتي:

2-1- التضخم بسبب الطلب:

ويحدث هذا النوع من التضخم عندما يقبل أفراد المجتمع على شراء أو طلب كميات من السلع والخدمات أكثر مما يمكن توفيره في ظل العلاقة الإنتاجية القائمة ومقدرة المجتمع على الإنتاج، ومع إقتراض حالة التوظيف الكامل. أو بعبارة أخرى، ينشأ هذا التضخم نتيجة زيادة الطلب الكلي الفعال بمعدل أكبر من مستوى ناتج التشغيل الكامل وهو يعني (أن الطلب الكلي على السلع والخدمات يتعدى الحد الأقصى لعرض السلع والخدمات، ومن ثم ترتفع الأسعار) وتؤكد تجارب كثيرة من الدول أن هذا النوع من التضخم يحدث نتيجة تطبيق بعض السياسات النقدية والمالية بصورة لا تتوافق مع بيانات الإنتاج والاستثمار والعمالة والدخول، ومن أمثلة ذلك، سياسة الإفراط في إصدار أوراق النقد، أو سياسة الاستثمار الزائد بواسطة الجهاز المصرفي، أو سياسة التوسع الكبير في الانفاق العام أو التخفيضات في صورة كمية النقود تتعقب كمية محدودة من السلع والخدمات.

ويتمثل علاج التضخم الناتج عن الطلب إما في تخفيض معدل الزيادة في الطلب الكلي أو رفع معدل الزيادة في العرض الكلي أو كليهما.

2-2- تضخم دفع الكلفة:

إن التضخم الناتج من جانب العرض على النحو السالف عرضه، لم تستطع تفسير ظاهرة تبلورت بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية، مؤداها هو إستقرار الاتجاهات التضخمية بالرغم من ارتفاع معدلات البطالة، ومن هذا جاء الاهتمام بجانب العرض وتكلفة الإنتاج لتحاول أن تفسر وتحلل إمكانية ظهور التضخم بالرغم من عدم وجود زيادة في الطلب.

وينشأ تضخم دفع الكلفة نتيجة مطالبة أصحاب عناصر الإنتاج بعوائد أكثر لخدماتهم مما يسمح به إنتاجية تلك العناصر.

ويتمثل علاج التضخم من جانب العرض من خلال درجة المنافسة في الاقتصاد القومي وتقليل وتخفيض القيود التي تفرضها الدولة على تجارتها الخارجية، الامر الذي يعني زيادة درجة المنافسة من الاقتصاد القومي والعالم الخارجي من ثم التقليل من إمكانية لجوء بعض الشركات إلى رفع أسعارها المحلية.¹

¹ حسام على داود، مرجع سابق، ص 164-165.

المطلب الثاني: أنواع التضخم وأثارها الاقتصادية والاجتماعية:

1- أنواع التضخم: يمتاز التضخم بتعدد أنواعه واختلافها باختلاف المعيار المستخدم للتمييز فيما بينها، إلا أن هذه الأنواع غير منفصلة عن بعضها البعض، حيث تمتاز بالاشتراك في بعض الخصائص التي تجمع فيما بينها، إذ أن جميع أنواع التضخم تشترك في خاصية واحدة، وهي عجز النقود عن أداء وظائفها وعلى ضوء ذلك يتم تحديد أنواع التضخم إستناداً إلى عدة معايير نذكر منها:

1-1- معيار مدى تحكم الدولة في جهاز الائتمان (الأسعار): ويضم هذا المعيار ثلاثة أنواع وهي:

• التضخم الطليق (الظاهرة المكشوف):

هو ارتفاع مستمر في الأسعار والأجور والنفقات التي تتمتع بشيء من المرونة، نتيجة ارتفاع الطلب الكلي مقارنة بالعرض الكلي للسلع والخدمات حيث يتسم هذا النوع من التضخم بارتفاع واضح في الأسعار دون تدخل من قبل السلطات الحكومية للحد من هذه الارتفاعات.

• التضخم المكبوت (المقيد):

هو التضخم الذي يمثل تلك الحالة التي تمنع فيها الأسعار من الارتفاع عن طريق إتباع سياسات معينة تتمثل بفرض ضوابط وقيود تحد من الانفاق الكلي وتمنع الأسعار من الارتفاع حيث تتبع الدولة الرقابة الشديدة على الأسعار وسياسة الإعانات إلى ظهور نوع من التضخم مستتر، يتميز بإنخفاض في الأسعار.¹

¹ حسام علي داود، مرجع سابق ص 163-164.

● التضخم الكامن:

يقصد به زيادة الدخل بشكل غير عادي دون إنفاقه على سلع الاستهلاك و هذا نتيجة تدخل الدولة بإجراءات مختلفة مثلا تحديد كمية السلع المقتناة لكل فرد.¹

1-2- معيار مصدر الضغط التضخمي: طبقا لهذا المعيار فإنه يمكن التمييز بين

نوعين من التضخم هما:

● التضخم المحلي (الداخلي):

وهو عبارة عن حالة تحدث نتيجة عوامل داخلية لاقتصاد قومي وفي زمان معين تتصل بمجموعة الاختلالات الهيكلية، والوظيفية لنشاطه الاقتصادي المحلي.²

● التضخم المستورد:

يظهر هذا النوع من التضخم في الاقتصاديات الصغيرة المفتوحة ويعرف هذا النوع على أنه الزيادة المتسارعة المستمرة في أسعار السلع والخدمات والنهائية المستوردة من الخارج، وهذا يعني أن الدول تستورد مجموعة من السلع والخدمات التي تأتيها بدورها مرتفعة الأسعار وتضطر إلى بيعها في الأسواق المحلية بتلك الأسعار.³

¹ السيد متولي عبد القادر، إقتصاديات النقود و البنوك، الطبعة الأولى، دار الفكر ناشرون موزعون، عمان، الأردن 2010 ص 219.

² محمد مروان السمان، محمد ظافر محبك أحمد زهير شامل، مبادئ التحليل الاقتصادي (الجزئي الكلي)، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 328.

³ خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي (بين النظرية والتطبيق) الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2000، ص 260.

التضخم المستورد عبارة عن حالة تحدث نتيجة عوامل خارجية بحجم وهيكل العلاقات الاقتصادية الدولية، وخاصة العلاقات التجارية المرتبطة بإستيراد السلع والخدمات لاقتصاد قومي معين وفي زمان معين ويتميز بصعوبة السيطرة عليه لأنه تضخما مستوردا.¹

1-3- معيار مدى حدة الضغط التضخمي: يضم ثلاث أنواع كما يلي:

• التضخم الجامح:

يثير التضخم الجامح إلى حدوث ارتفاع شديد جدا في المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية قصيرة، ويحدث هذا النوع من التضخم عادة في أعقاب الحروب والازمات الشديدة حيث تنهار قيمة وحدة النقد في الدولة، وتفقد ثقة الافراد فيها والتخلي عن التعامل بها واللجوء إلى عمليات المقايضة في التبادل، وتضطر الدولة عادة نقل هذا الوضع إلى إلغاء العملة المتداولة وطرح عملة جديدة للتعامل بها، وتكتسب ثقة الافراد من خلال موازنة المعروض منها مع المستوى النشاط الاقتصادي.²

• التضخم الزاحف:

ويحدث هذا النوع من التضخم عندما تزداد القوة الشرائية بصفة دائمة بنسبة أكبر من نسبة الزيادة في عرض كل من السلع وعوامل الإنتاج وخاصة خدمات العمل.³

¹ سامر عبد الهادي، شدى الصرايرة، نضال عباس، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان اردن، 2013، ص 202.

² إيمان عطية ناصف، النظرية الاقتصادية الكلية، دار الجامعة الجديدة، 2001، ص 263.

³ حربي محمد موسى عويقات، مرجع سابق، ص 162.

التضخم المعتدل:

يكون أقل خطورة حيث ترتفع الأسعار بمعدلات أقل، وأيضا يكون علاجه في متناول السلطات النقدية مما لا يؤدي إلى فقدان الثقة تماما بالنقد وهو يحدث نتيجة ارتفاع الأسعار الناشئ عن ارتفاع الأجور بنسبة أعلى من زيادة الإنتاج.¹

2- الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم:

يرجع القلق الشديد من قواعد التضخم إلى الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن أن تنجم عنه، ويمكن إيجاز هذه الآثار فيما يلي:

- إضعاف ثقة الافراد في العملة وإضعاف الحافز على الادخار فإذا إتجهت قيمة النقود إلى التدهور المستمر تبدأ في فقدان وظيفتها كمستودع للقيمة، وهذا يزيد التفضيل السلعي على التفضيل النقدي، فيزيد ميلهم إلى إنفاق النقود على الاستهلاك الحاضر وينخفض ميلهم للإدخار وما يتبقى من أرصدة يتوجهون إلى تحويلها إلى ذهب وعملات أجنبية مستقرة القيمة وإلى شراء سلع معمرة وعقارات.
- يترتب على التضخم إختلال في ميزان المدفوعات بالاتجاه إلى خلق عجز به وذلك لزيادة الطلب على الاستيراد وإنخفاض حجم الصادرات فالزيادة التضخمية في الانفاق الحكومي وبالتالي الدخول النقدية يترتب عليها زيادة في الطلب، إن التضخم يميل إلى رفع تكاليف إنتاج سلع التصدير مما يضعف من مركزها التنافسي في السوق الخارجية.

¹ وديع طرووس، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، 2010، ص193.

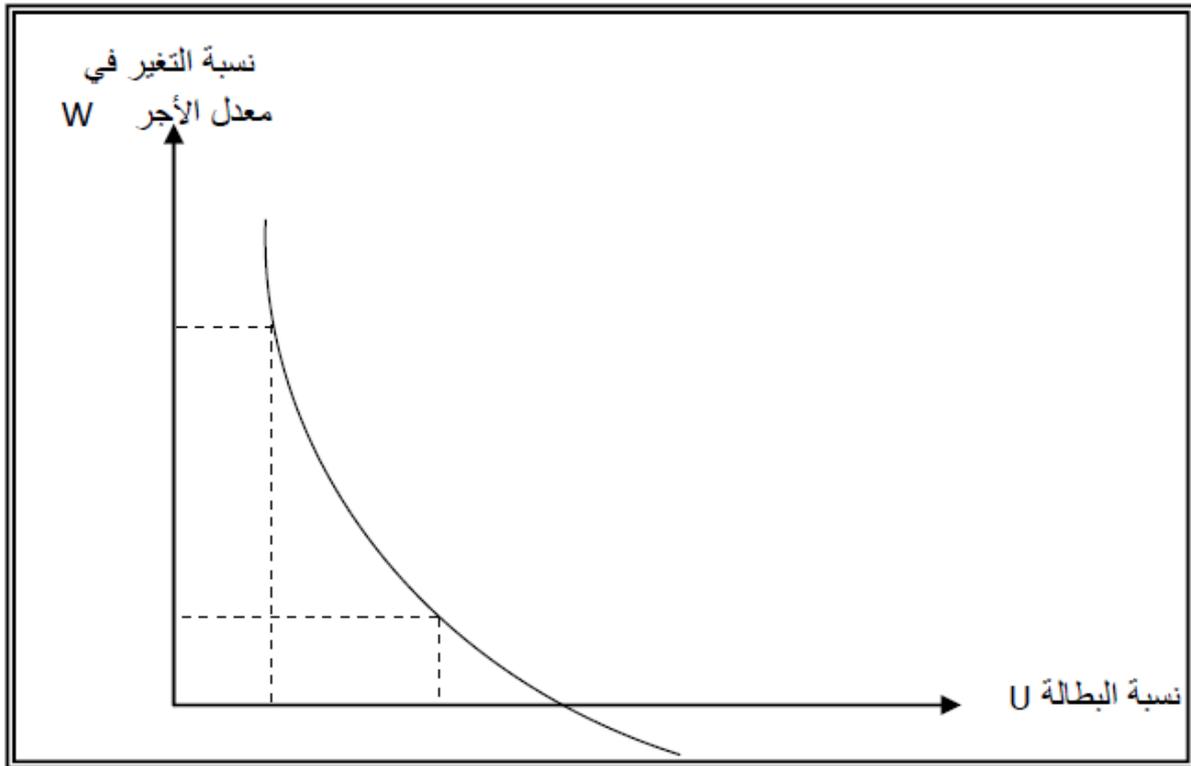
- يؤدي التضخم إلى توجيه رؤوس الأموال إلى فروع النشاط الاقتصادي التي لا تفيد عملية التنمية في مراحلها الأولى فتنجس إلى إنتاج السلع التي ترفع أسعارها باستمرار وهي عادة السلع الترفيهية.

التضخم يؤثر بشكل كبير على الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بفعل سيطرته على قرارات رجال الأعمال، وسلوك العمال ورجال الحكم.¹

¹ حربي محمد موسى عريقات، مرجع سابق، ص 163-164.

المطلب الثالث: العلاقة بين التضخم والبطالة

كان موضوع العلاقة بين توأمي السوء (التضخم والبطالة) موضوع بحث اقتصادي الإنجليزي فيليبس، حيث أجرى بحثه على بريطانيا، وفقا لسلسلة زمنية للبطالة والأجور، فوجد أن الأجور ترتفع بشكل ملموس عند انخفاض معدل البطالة وأنها تنخفض بشدة عندما ترتفع معدلات البطالة، وكانت النتيجة أن هناك نوعا من المعارضة بين TRAD-OFF البطالة والتضخم أي أن هناك علاقة عكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة وقد تم تمثيل تلك العلاقة بمنحنى سمي باسم فيلبس كما هو موضح في الشكل (03) التالي:



المصدر: خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي ص 272.

وطبقا لهذا المنحنى فإنه ينحدر سلبيا مفسرا العلاقة العكسية بين التضخم والبطالة التي تشير إلى ارتفاع معدلات التضخم تقترن مع انخفاض معدلات البطالة والعكس، وهذا

يجعل الحكومة تقرر سياستها لمواجهة أي من الظاهرتين من خلال استخدام أدواتها المالية والنقدية لزيادة الطلب.¹

ولعل أول وأهم المحاولات التي اجتهدت لتقديم أساس نظري لمنحنى فيليبس كان ما قام به ريتشارد ليسي في مقاله المشهور الصادر سنة 1960 حيث ربط نظريته الخاصة لسوق العمل بمنحنى فيليبس، فقد بنا أعماله النظرية في موضوع العلاقة التبادلية بين التضخم والبطالة على أساس إقتراضيين.

- وجود علاقة خطية وموجبة (طردية) بين المعدل الذي تنمو به الأجور النقدية وبين فائض الطلب على الايدي العاملة في أسواق العمل.
- وجود علاقة سالبة (عكسية)، وغير خطية بين فائض الطلب على الايدي العاملة وبين مستوى البطالة.

وسرعان ما أصبحت علاقة فيليبس علاقة معروفة على نطاق واسع تحت مصطلح منحنى فيليبس وأصبح إحدى الأدوات التحليلية المهمة في شرح ورسم أهداف ومشكلات السياسة الاقتصادية الكلية وفي اختيار أولوياتها دون منازع ولفترة من الزمن.

لقد أثبت واقع الاقتصاد العالمي فشل هذه العلاقة واستمراريتها على المدى الطويل خاصة في نهاية الستينات وبداية السبعينات من القرن الماضي، حيث عرفت الدول الغربية الرأسمالية حالة تزامنت فيها معدلات مرتفعة من البطالة والتضخم في آن واحد وتسمى هذه الحالة بـ " الركود التضخمي " ².

¹ جنان سليم هلال، نبيل مهدي الجباني، أطروحات نظرية، لدور التوقعات في تحليل المنحنى (PHILLIPS)، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 12، العدد2، سنة 2010، ص 99.

² سليم عقون، قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة- دراسة قياسية تحليلية- مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف (2010-2009) ص 36-37.

خلاصة الفصل الأول:

لقد تمحورت الفكرة الأساسية في هذا الفصل حول السياسة الاقتصادية والتي تعرف بأنها مجموعة الأدوات التي تقوم بها الدولة لتحقيق الأهداف الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة ومن الأدوات السياسية الاقتصادية نجد السياسة النقدية والتي تهدف إلى تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي، والسياسة المالية والتي تتعلق بالايادات والنفقات العامة وتهدف كذلك إلى تحقيق أهداف الدولة، وكذلك تعد البطالة والتضخم من أكثر المشكلات التي إستحوذت على إهتمام الباحثين لأنها مشاكل ذات أبعاد سياسية وإقتصادية كما هي نفسية وإجتماعية.

الفصل الثاني

مقدمة الفصل الثاني:

ينتمي النموذج محل الدراسة إلى مرحلة الستينات التي تنمو ببداية الإنفتاح التجاري والتكامل الاقتصادي في الإقتصادات اللمتقدمة لكن كثيرا من الدول المتخلفة كانت تابعة لنظام الاقتصاد والمتعلق وتأخر فكرة الإنضمام إلى المنظمات بالدولية والتكتلات الإقليمية إلى غاية نهاية التنضيمات، وبصفة فعلية مطلع الألفية الثالثة لبعض الدول مثل الجزائر.

نتناول في هذا الفصل الإطار النظري لموضوع الدراسة في ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول: تقديم نموذج "مندل - فلمنج"

المبحث الثاني: دراسة فعالية السياسة الاقتصادية حسب نموذج Mundell Fleming

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

المبحث الأول: تقديم نموذج مندل - فلمنج (IS- LM - BP)

بداية عقد الستينات حاول كل من "روبرت مندل و ماركوس فلمنج" توسيع النموذج الكنزري ليشمل الاقتصاد المفتوح بوجود حركة رؤوس أموال، حيث قاما بنمذجة ميزان المدفوعات لإستخدامه في تحليل فعالية سياسة الاستقرار الإقتصادية¹.

يوضح هذا النموذج من خلال منحنى (IS) سوق السلع والخدمات، ومنحنى (LM) سوق النقد ومنحنى (BP) التوازني في ميزان المدفوعات، وعند تقاطع هذه المنحنيات الثلاثة يكون الاقتصاد في حالة توازن، دخل توازني وسعر فائدة توازني وبمجمعات كلية توازنية، ويجعل في طياته حدود السياسات المالية والنقدية وتوظيف نظام الصرف ودرجة إنفتاح الاقتصاد على الخارج وخصائص حركة رؤوس الأموال، وما يميز هذا النموذج أنه يصلح للدول التي تعاني نوعا من العزلة الإقتصادية²، أي غير مندجة - بشكل كلي - في تكتلات إقليمية أو عالمية وهي حالة تكاد تنطبق على الجزائر.

المطلب الأول: نماذج التوازن العام

يمكن تقسيم نماذج التوازن العام إلى أربعة أنواع أساسية هي:³

أولاً: النماذج المحاسبية وشبه المحاسبية: وتحتوي غالبا على المعادلات المحاسبية وقد يضاف إليها بعض المعدلات السلوكية، تبقى هذه النماذج على أساس جدول الموارد والإستخدامات وتهدف إلى تحديد أثر تغير إحدى مكونات الطلب الكلي على الإنتاج والإستهلاكات الوسيطة لمختلف الفروع والقطاعات، وكذا قياس أسعار عوامل الإنتاج أو

¹ عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 124.

² Jean-josé quiles, " le policymix" européen ; l'euro, N° 26, 2001, p1.

³ إبراهيم خويلد، محاولة تكييف نموذج مندل- فلمنج على الاقتصاد الجزائري للفترة (1970-2015) أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماستر، علوم إقتصادية جامعة الجزائر 3، 2016-2017، ص 3.

الضرائب، تمتاز هذه النماذج بسهولة بنائها وعدم إشتراطها كثيرا من الإحصائيات، لكنها تقترض ثبات المعاملات الفنية وهي حالة كثير من الدول النامية لذلك ما تزال تطبق إلى غاية الآن.¹

ثانيا: نماذج السلاسل الزمنية: ويقصد بها نماذج أشعة الإنحدار الذاتي (var) وهي بديل جيد لنماذج التوازن القياسي في مجال التنبؤ، تمتاز ببساطتها النسبية وقلة تكاليفها وسرعة نتائجها وجودتها، بالرغم من أهلية هذه النماذج إلا أنها تستهلك درجات حرية كبيرة ولا يمكن تقدير نماذج فيها متغيرات كثيرة، لذلك فإن الطرق الكلاسيكية أحسن من هذا الجانب لأنها لا تقضي أي متغير من النمذجة كما أنها لا تعاني من مشكلة التعدد الخطي التي تشوه نتائج نماذج (var).

ثالثا: نماذج التوازن العام المحسوب (MEGC)²: تعتمد هذه النماذج على نظرية التوازن العام " الوالراسي " (walras) و تهتم بتحليل توزيع و إعادة ثابتة تقدر قياسا و توقعاتها لا تتعد سنة واحدة.

أهم جدول تحليلي تقوم عليه هذه النماذج هو موصوفة الحسابات الاجتماعية (SAM) تتكون من مجتمعات إقتصادية كلية تجمع بين جدول المدخلات والمخرجات والجدول الاقتصادي الكلي و جدول H العمليات المالية.

رابعا: نماذج التوازن العام الكلي القياسي (GEM): وهي موضوع الدراسة تعتمد بشكل عام نموذج (IS- LM- BP) مضافا إليه منحنى " فيلبس "، ثم طورت إلى نماذج الطلب

¹ Rolf mier et marc raffimot , faut il continuer a élaborer en afrique en afrique des modèles quasi-conptable centrés sur les tableaux ressources-emplois ? st statico, n° 100, 2006.

² أحمد الكواز، أساسيات نمذجة التوازن العام الحاسوبية، جسر تنمية، المعهد العربي للتخطيط الكويت، العدد 35، ج3، 2004.

الكلية / العرض (AS/AD)، ولضمان ديناميكية هذه النماذج دعمت من جانب العرض يداول الإنتاج.

يمكن تقسيم نماذج التوازن العام الكلي القياسي إلى قسمين رئيسيين:

- نماذج التوازن العام التقليدية: وهي المذكورة سابقا.
 - نماذج التوازن العام الديناميكي العشوائي (DSGE)¹: تعد هذه النماذج من الجيل الجديد لنماذج التوازن العام في الاقتصاد المفتوح الذي ظهر سنوات التسعينات وتدعى "النماذج الجديدة للاقتصاد المفتوح" (NOEM)، أهم من روج لها الإقتصاديات "أوبستفيلد" و "روجوف" سنة 1995 لكن أسسه وضعت قبل سنوات 1987 و 1989 عن طريق بلونشارد - كيوتاكي" و سفنسون - ويجنبرن" على التوالي.
- والنماذج في الأساس تعالج قضايا الصرف والعملات لكن في الوقت نفسه هي نماذج هيكلية من النوع (DSGE)، تعتمد في التقدير جوهريا على الطرق البيزية وقد تخضع مقدراتها للمعايرة وعادة تكون عيناتها فصلية.

¹ مرجع سابق، إبراهيم خويلد، محاولة تكييف نموذج M-F

المطلب الثاني: نموذج (IS- LM- BP)

$$Y=C+ I+ G+ X- M$$

أ- يعود أصل منحني IS إلى الاقتصادي " هيكس " 1937 كتكملة لنموذج الكينزي تبعا للفرضيات الكينزية فإن سوق السلع والخدمات يتمثل في تلاقي العرض الكلي (AS) والطلب الكلي (AD) وهذا الأخير في أبسط أحواله يتكون من الإستهلاك (C) وهو عبارة عن طلب العائلات بدلالة الدخل والإستثمار (I) كدالة بدلالة معدل الفائدة والتوازن عبارة عن معادلة (Y=C+I) ولنفترض دالة الإستهلاك خطية بشكل $C=C_y+C_0$ المؤسسات تقوم بالإستثمار إذا كان العائد من الإستثمار أكبر من معدل الفائدة، ودالة الإستثمار متناقصة بدلالة معدل الفائدة.

$$I= -b_I+I_0$$

الانفاق الحكومي¹: هو كل ما تنفقه الحكومة من مشاريع و منشآت لتحقيق التنمية وتطوير البلد مثل بناء: المستشفيات- المدارس- الجامعات- الطرق- الجسور- السدود وغيرها، إضافة إلى الإعلانات والمنح التي تمنح للفئات المعوزة ك: البطالة، العجز، المعوقين... إلخ، وفي الكوارث كالزلازل و الفياضانات... إلخ.

ونرمز لها بالرمز G وهي تتوقف على إعتبارات سياسية وإجتماعية لا يمكن تحديد عوامل تؤثر فيها ولذلك فيمكن إعتبارها كمتغير من الانفاق الحكومي أي $G=G_0$

$$G_0 = \text{مستوى معين موجب من الاتفاق الحكومي}$$

¹ بن حيزية محمد مصطفى، دراسة قياسية لمتغيرات سوق السلع و الخدمات في الاقتصاد الكلي الجزائري خلال الفترة (1980-2013)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر 2015/6/3، ص 6-7.

- **الصادرات:** هي الموارد والسلع التي تباع خارج الحدود الوطنية في الأسواق الدولية، ويرمز لها بالرمز X وهي مستقل على الناتج الوطني المحلي، لأن السلع تباع في الخارج وبالتالي يستفيد منها الدولة الخارجية لأنها عندما تدخل سلع إلى بلد ما فإنها سوف تباع بعملة تلك الدولة وكذلك معدل الفائدة الخاص بها وعليه نفرض الصادرات كما يلي:

$$.X=X_0$$

- **الواردات:** هي الموارد والسلع التي تشتري من الخارج، وإن الواردات تؤدي إلى ضعف في إنتاج وإستهلاك السلع والخدمات المحلية، ومنها على الإنتاج الوطني وبالتالي هناك علاقة بين الواردات والدخل الوطني ومنه:

$$M=m_0+m_y$$

$$M_0 = m_0 = \text{مستوى الواردات المستقلة عن الدخل الوطني.}$$

$$m = m_y \text{ الميل الحدي للإسترداد.}$$

حيث معادلة IS:

$$Y = C + I + G + (X - M)$$

$$= (c_y + C_0) + (I_0 - b_i) + G_0 + [X(e) + X_0 - m_y - m_0]$$

$$Y = \frac{-b}{1-c+m} i + \frac{1}{1-c+m} [C_0 + I_0 + G_0 + X_{(e)} + X_0 - M_0]$$

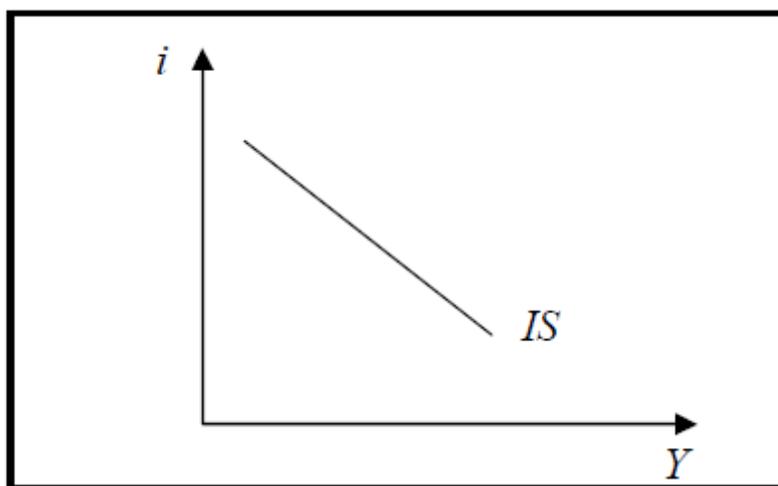
هذه العلاقة الأخيرة هي علاقة IS و تقبل عدد لا نهائي من الحلول (y, r) و نلاحظ أن ميل المنحنى IS سالب و ذلك تعبيراً عن العلاقة العكسية بين معدل الفائدة والدخل الوطني:

$$\frac{dy}{di} = \frac{-bi}{h} < 0$$

كما أن

$$\frac{\delta i}{\delta y} = \frac{h}{b} < 0 \text{ و } i = \frac{B_0}{b} - \frac{b}{b}y$$

الشكل (04): منحنى (IS)



المصدر: الأستاذ: م، ربيعي، دروس الاقتصاد الكلي، نموذج Is, Lm، المدرسة العليا للتجارة

ب: خصائص منحنى IS:

- 1- المنحنى IS هو المحل الهندسي لجميع الثنائيات (y, i) المحققة لتوازن سوق السلع و الخدمات و النقاط الواقعة على اليمين من (IS) تمثل تفوق العرض الكلي عن الطلب الكلي و النقاط الواقعة على اليسار من IS تمثل العكس.
- 2- يتعلق ميل IS من جهة بالميل الحدي للأستهلاك وبدرجة الإنفتاح وبدرجة حساسية الإستثمار لمعدل الفائدة.

3- يعود إنتقال منحنى IS إلى التغير في عناصر الطلب الكلي (G_0, C_0, I_0)

X_0 حيث ينتقل IS إلى اليمين في حالة إعتماد الحكومة لسياسة مالية توسعية وإلى اليسار في حالة سياسة مالية إنكماشية¹

ب- معادلة LM: في الاقتصاد المفتوح لا يكون العرض النقدي بالضرورة مستقل (لا تتحكم فيه بصفة كاملة السلطات النقدية) ويتحقق التوازن في سوق النقود عندما يتساوي عرض النقود مع الطلب على النقود، وللوصول إلى التوازن نتناول أولاً عرض النقود ثم الطلب على النقود وأخيراً التوازن.

أ- عرض النقود:

يشكل النظام المصرفي (البنك المركزي والبنوك الإبتدائية) مصدراً للنقود المتداولة بين الوحدات الاقتصادية، وتحدد السلطات النقدية الكتلة النقدية المتداولة، لذا نعمل إلى اعتبار عرض النقود متغيراً خارجياً أي:

$$M^S = M^O$$

الطلب على النقود

إنتقد كينز قانون ساي للمنافد و قدم فكرة الطلب الفعال كبديل له، كما إنتقد نظرية كمية النقود و طرح نظرية تفضيل السيولة (préférence a la liquidité) كبديل لها، و بموجبها تطلب النقود لثلاث دوافع هي:

- دافع المعاملات motif de transaction

- دافع الإحتياط motif de précaution

¹ الأستاذ: م، ربيعي، دروس الاقتصاد الكلي، نموذج Is, Lm، المدرسة العليا للتجارة، ص 2.

- دافع المضاربة motif de spéculation

الطلب على النقود لغرض المعاملات

$$M_i^d = l_1(y) \text{ أو } M^t = L(y)$$

يبرز هذا الدافع من خلال حاجة الأفراد والمؤسسات إلى النقود لأداء المعاملات اليومية والتجارية، ذلك أن المدة الزمنية الفاصلة بين زمن الحصول على الدخل أو العائد ووقت إنفاقه تقتضي الإحتفاظ بالنقود لإجراء مختلف المعاملات، كما نسجل أن الدخل يتم تحصيله مرة واحدة أسبوعيا أو شهريا أو سنويا بينما إنفاقه يتم شيئا فشيئا ليغطي كامل الفترة، والمتغير المفسر لهذا الطلب هو الدخل وكلما زاد الدخل زاد الطلب على النقود لفرض المعاملات ومنه:

$$\frac{\delta m}{\delta y} > 0 \text{ مع } M_i^d = l_1(y)$$

الطلب على النقود لفرض الإحتياط:

يحتفظ الأعوان الإقتصاديون بمبالغ نقدية سائلة للإستجابة لبعض المعاملات غير المنتظرة كالحوادث مثلا: ونظرا لكون كمية النقود المطلوبة لهذا الغرض ترتبط بالدخل بعلاقة موجبة فيتم عادة ضمها لدالة الطلب لغرض المضاربة:

الطلب على النقود لغرض المضاربة $M_2^d = l_2(i)$ أو $M^s = l_2(i)$ وفقا

للتحليل الكينزي يستخدم الأفراد نوعين من الأصول كمخزن للقيمة من:

- النقود السائلة وعائدها يساوي صفر.

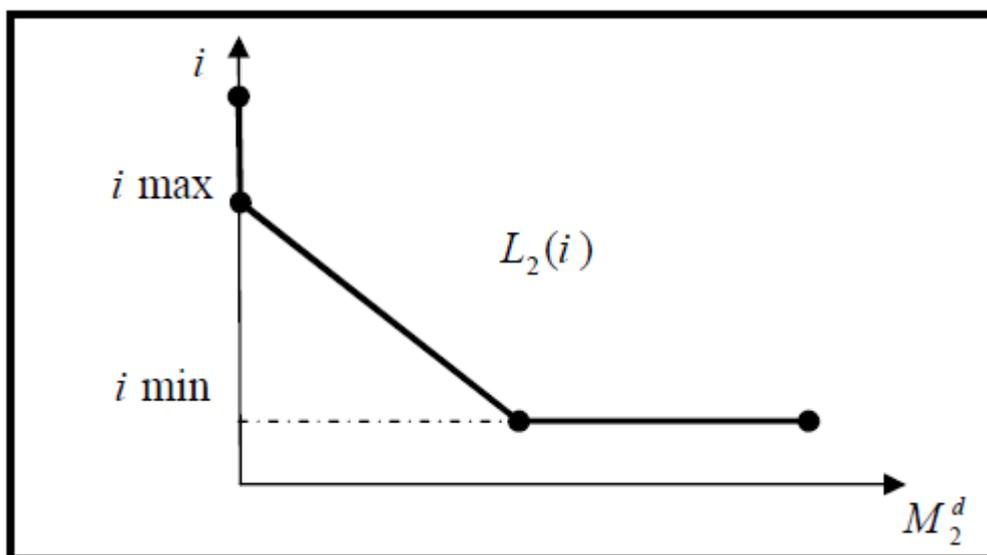
- الأصول المالية المتمثلة في السندات.

السند عقدين متوسط أو طويل الأجل يحصل حامله على فائدة ثابتة بصورة دورية كما يحصل عند تاريخ إستحقاقه على قيمة الإسمية، كما أن للسندات ثمن سوقي يتحدد في سوق السندات بتفاعل العرض مع الطلب.

نفرض أن سعر السند عند إصداره (السعر الإسمي) هو N وأن حامله يحصل على فائدة سنوية قدرها $(r\%)$ ويكون السعر السوقي للسند A حيث $A = \frac{r}{i} = N$ مع i هو معدل الفائدة السائد في السوق النقدية ونلاحظ أن العلاقة عكسية بين أسعار السندات ومعدل الفائدة، ونلفت الإنتباه إلى أنه يتذبذب حول متوسط معين وله حد أدنى لا ينزل دونه مثلا 2% وله حد أقصى لا يتعداه إن المتغير المفسر للطلب على النقود لغرض المضاربة هو معدل الفائدة حيث يرتبط الطلب على النقود لغرض المضاربة M_2^d بعلاقة عكسية مع معدل الفائدة i حيث:

$$\frac{dM_2^d}{di} < 0 \text{ مع } M_2^d = l_2(i)$$

الشكل (05): الطلب على النقود لغرض المضاربة



نسجل:

ان العلاقة بين الطلب على النقود لغرض المضربة ومعدل الفائدة سالبة عندما يكون معدل الفائدة يتراوح بين قيمة دنيا $i \min$ وقيمة عظمى $i \max$ ، وتفسير ذلك يعود للعلاقة العكسية بين أسعار السندات ومعدل الفائدة.

لما يصل معدل الفائدة إلى حده الأدنى $i \min$ ، وهو وضع مصيدة السيولة (trappé a liquidité) فالمتوقع أن معدل الفائدة سيرتفع بعد ذلك بمعنى أن أسعار السندات سينخفض، مما يدفع الأفراد إلى التخلص من السندات والإحتفاظ بشراوتهم في صورة نقود سائلة، ويسمى هذا الجزء من المنحنى بالمنطقة الكينزية

لما يصل معدل الفائدة إلى حده الأقصى ($i \max$)، فالمتوقع أن معدل الفائدة سينخفض بعد ذلك، بمعنى أن أسعار السندات سيرتفع مما يدفع الأفراد إلى الإحتفاظ بشراوتهم في صورة سندات فقط وينعدم الطلب على النقود لغرض المضاربة مما يوافق التحليل الكلاسيكية ولذا يسمى هذا الجزء من منحنى بالمنطقة الكلاسيكية.

ب- توازن سوق النقود وإستخلاص معادلة ومنحنى LM

يتحقق التوازن في سوق النقود لما يتساوي عرض النقود مع الطلب عليها أي

$$M^d = M^s \text{ ورياضيا}$$

$$M^s = M_0 \text{ دالة عرض النقود}$$

$$M_d = L(y, i) \text{ دالة الطلب على النقود}$$

$$M^d = M^s \text{ شرط التوازن}$$

والمعادلة المحققة لتوازن النموذج هي المعادلة

$$M^d = M^s + M_0 = L(y, i)$$

وهي معادلة LM حيث تشير L الطلب على السيولة بينما M_0 تشير إلى عرض النقود، وفرضنا أن:

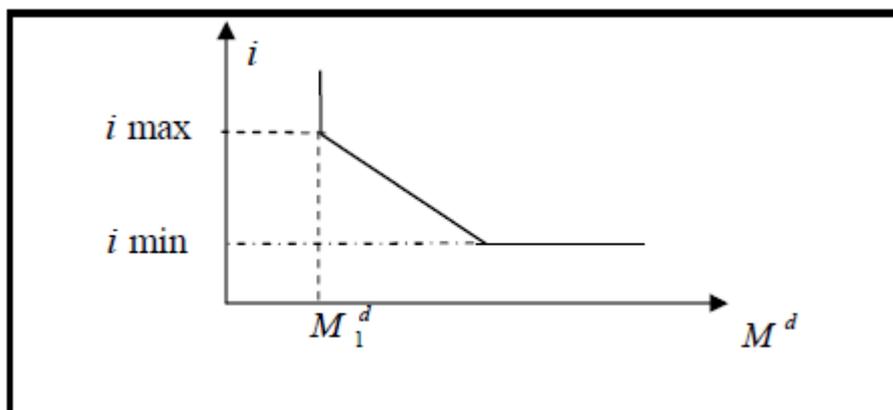
الطلب على النقود لغرض المعاملات $M_1^d = L_1(Y) = \alpha$ $i > i_{max}$

الطلب على النقود لغرض المضاربة $M_2^d = L_2(i) = -\lambda$ $i_{min} < i < i_{max}$

الطلب على النقود $M^d = \alpha y - \lambda i$

ويبين الشكل التالي دالة الطلب على النقود لغرض المعاملات ولغرض المضاربة معا

دالة الطلب على النقود لغرض المعاملات والإحتياط



الشكل رقم (06) : طلب على النقود لغرض المعاملات

إنطلاقاً من شرط التوازن $M^d = M^s = M_0 = \alpha y - \lambda i$ فإن معادلة LM:

$$M_0 = \alpha y - \lambda i = y_{lm} = \frac{M_0}{\alpha} + \frac{\lambda}{\alpha} i \dots$$

كما أن:

$$M_0 = \alpha y - \lambda i = i = -\frac{m_0}{\lambda} + \frac{\alpha y}{\lambda}$$

خصائص المنحنى LM:

المنحنى LM هو المحل الهندسي لجميع الثنائيات النقطية $(y ; i)$ التي تحقق توازن سوق النقود.

وواضح أن العلاقة موجية بين y و i لأجل $i_{\min} < i < i_{\max}$ حيث مع زيادة معدل الفائدة يزداد الناتج الوطني.

عند $i < i_{\max}$ الطلب على النقود لغرض المضاربة معدوم، و لذا فالمنحنى LM عمودي و $Y_{LM} = \frac{M_0}{\alpha}$ و عند هذا الحد لا يمكن لزيادة كمية النقود أن ترتفع مستوى الناتج، و يسمى هذا القسم من منحنى LM بالمنطقة الكلاسيكية (zone classique) نظرا لجمود مستوى الإنتاج.

عند $r = r_{\min}$ الطلب على النقود يصبح لا نهائي، والمنحنى LM يكون مستقيم أفقي و يسمى هذا القسم من منحنى LM مصيدة السيولة (a) trappé liquidité).

بغرض أن المعاملات (α, λ) ثابتة، فإن المنحنى LM لا ينتقل إلا بتغير عرض الكتلة النقدية M_0 و بطبيعة الحال هذا الانتقال يكون بصورة موازية لأن ميل المنحنى يتعلق بالمعاملات السلوكية (α, λ) و بيانها يكون هذا الانتقال كما يلي.

ح- المنحنى BP: تمثل معادلة BP مجموعة التوليفات من الدخل y ومعدل

الفائدة i التي تحقق توازن ميزان المدفوعات يتكون ميزان المدفوعات من الميزان

$$BP = BC + BK$$

التجاري وميزان رؤوس الأموال
الميزان التجاري: رصيد الميزان التجاري عبارة عن (الصادرات - الواردات)

الصادرات ترتبط بالإيجاب مع سعر الصرف e و طلب غير المقيمين المحليين (Y^*) ، نفترضها
تحدد خارج النموذج ولا ندمجها في نموذجنا المبسط.

$$Y = x_e + X_0$$

(e) سعر الصرف معرف بحالة عدم التأكد و يبقى عدد الوحدات من العملة المحلية
الضروري للحصول على وحدة من العملة الأجنبية و (X_0) حجم الصادرات التي ترتبط
بمتغيرات خارج النموذج.

الواردات (M) دالة ترتبط بالإيجاب مع الدخل الوطني و متمثلة بالشكل

$$M = m_y + m_0$$

m الميل الحدي للإستيراد

m_0 حجم الواردات المستقلة عن الداخل

و عليه يكون الميزان التجاري بالشكل:

$$BC = [x_e + X_0] - [m_y + m_0]$$

الميزان التجاري يتدهور إذا ارتفع الدخل الوطني و يتحسن إذا إنخفض سعر الصرف.

ميزان رؤوس الأموال: عبارة عن رصيد حركة رؤوس الأموال وهذه الأخيرة ترتبط نتيجة
الفرق بين العائد من الإستثمار داخل الوطن (معدل الفائدة المحلي I والعائد من الإستثمار
خارج الوطن) معدل الفائدة الأجنبي مصحح بتوقعات سعر الصرف (\hat{e})

حيث:

$$BK = f(i + i^* + \hat{e})$$

وعليه معادلة BP:

$$BP = BC + BK$$

$$= [x + x_0] - [m_y + m_0] + f(i - i^* + \hat{e})$$

$$= x + x_0 - [m_y + m_0] + f(i - i^* + \hat{e}) = 0$$

$$Y = \frac{f}{m}(i - i^*) + \frac{x + x_0 - m_0 + f\hat{e}}{m}$$

المبحث الثاني: دراسة فعالية السياسة الاقتصادية حسب نموذج Mundell Fleming

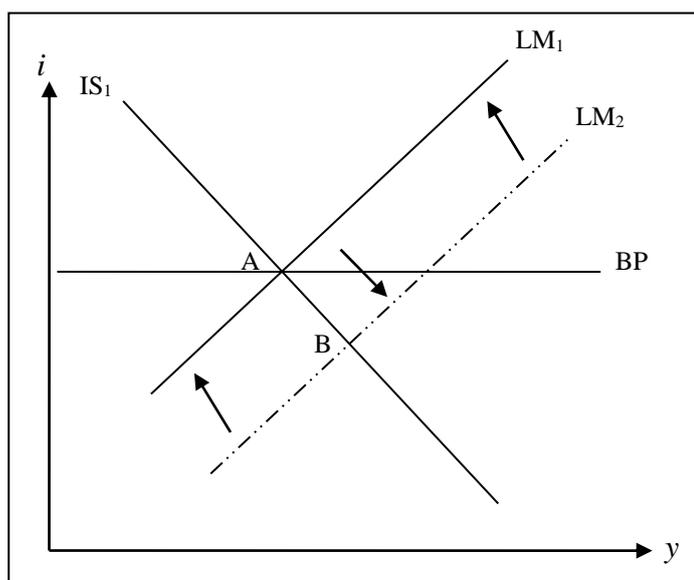
المطلب الأول: تأثير السياسة النقدية التوسعية في ظل سعر الصرف الثابت والمرن

أولاً: تأثير السياسة النقدية التوسعية في ظل سعر الصرف الثابت¹

أ- في حالة حركية رؤوس الأموال:

أي زيادة عرض النقود وبالتالي انخفاض سعر الفائدة مما يؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة التي بدورها تؤدي إلى خروج رؤوس الأموال فبعد تبني سياسة نقدية توسعية ينزاح (LM) إلى اليمين (LM') عند النقطة (B) ولكن خروج رؤوس الأموال نتيجة انخفاض أسعار الفائدة تؤدي إلى العودة إلى الوضع التوازني الأول في النقطة (A) وبالتالي ليس هناك تأثير.

الشكل (07): تأثير السياسة النقدية التوسعية في نموذج "مندل فلمنج" في ظل ثبات أسعار الصرف وحركية رؤوس الأموال.

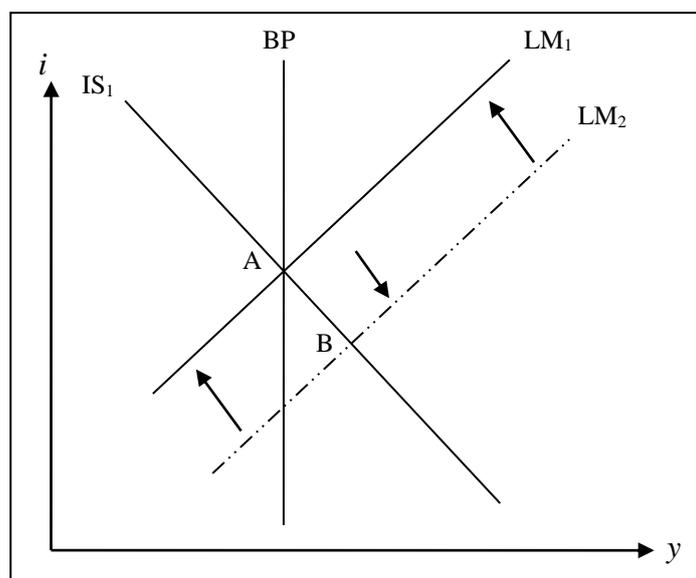


¹ د. عدالة العجال، سحنون مريم، تأثير الصدمات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري، مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية و الاجتماعية العدد (7)، المجلد (11) يوليو 2015 م، ص 211.

المصدر: Jacques génereux, économie politique, 3 macroéconomie, 7eme , Hachette supérieur, p 139- 144.

والملاحظ أنه في حالة نظام صرف ثابت وحرية حركية رؤوس الأموال فإن السياسة النقدية غير فعالة.

ب- في حالة عدم حركية رؤوس الأموال: في هذه الحالة يؤدي إنخفاض سعر الفائدة (1) والزيادة في عرض النقود إلى نروح (LM) إلى اليمين وصولاً إلى (LM') من النقطة (0) إلى النقطة (1) كما هو مبين في الشكل (08):



الشكل (08): تأثير السياسة نقدية توسعية في نموذج "M.F" في ظل ثبات أسعار الصرف وعدم حركية رؤوس الأموال.

المصدر: Jacques génereux, économie politique, 3 macroéconomie, 7eme , Hachette supérieur, p 139- 144.

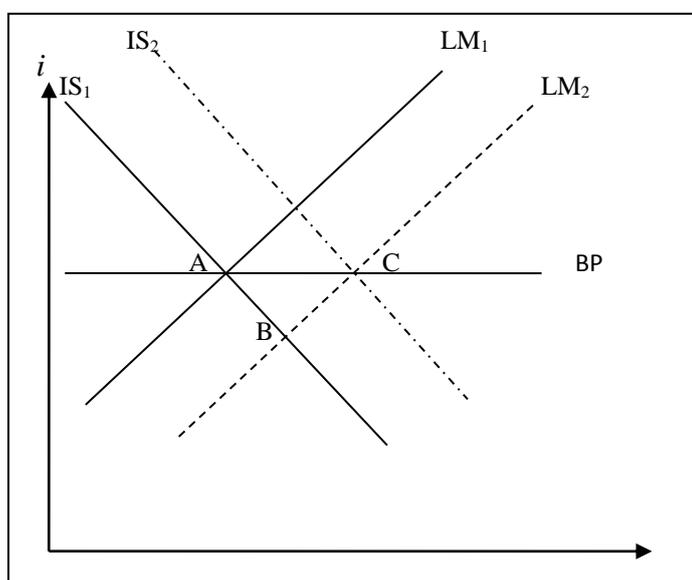
فعلى المدى القصير تسمح السياسة النقدية بدخل أكبر وسعر فائدة أقل وهي حالة جيدة، ولكن على المدى الطويل فإن النقطة (1) تقع تحت المنحنى (BP) الذي يمثل توازن ميزان المدفوعات وهذا ما يعني أن هناك عجز في الميزان المدفوعات لأن زيادة الطلب تؤدي إلى عجز الميزان التجاري ولا تستطيع السلطات النقدية تمويل العجز لمدة طويلة لذا فعلى المدى الطويل، يعود (LM') إلى وضعه الأول وتصبح السياسة النقدية غير فعالة.

في حالة نظام الصرف الثابت وعدم حركية رؤوس الأموال فإن السياسة النقدية تكون فعالة على المدى القصير وغير فعالة على المدى الطويل.

نظام سعر الصرف المرن:

السياسة النقدية:

الشكل (09): التوسع النقدي في ظل سعر الصرف المرن والحركة التامة لرؤوس الأموال:



المصدر: Jacques génereux, économie politique, 3 macroéconomie, 7eme , Hachette supérieur, p 139- 144.

خ- في النقطة (e_0) التوازن الأصلي، بعد ذلك جرت زيادة في كمية الإسمية للنقود (M) (مع ثبات الأسعار) ينتج زيادة في مخزون النقود الحقيقية ويصبح عند (e_0) فائض فر عرض الأرصدة الحقيقية.

د- للوصول إلى التوازن يجب إنخفاض في معدل الفائدة الذي يؤدي إلى تحرك التوازن إلى النقطة (e_1).

ذ- عند التوازن (e_1) يكون ($i_f < i$) فيكون هناك هروب لرؤوس الأموال إلى الخارج فتتدهور العملة ويؤدي تدهور العملة إلى زيادة أسعار الواردات.
ر- منحنى (IS) إلى اليمين وتثبيت التوازن الجديد (e_2).

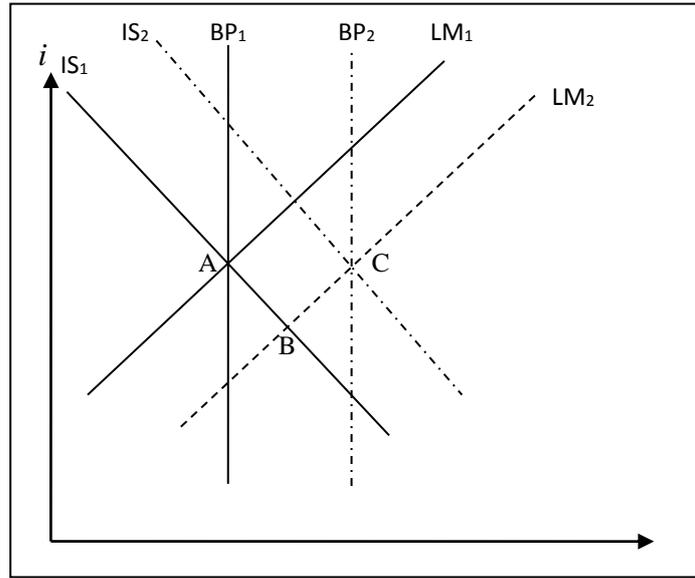
2- السياسة النقدية التوسعية في ظل نظام سعر الصرف المرن والحركة غير التامة لرؤوس الأموال.

في ظل نظام سعر الصرف العائم والنظيف يتعادل هذا الأخير ليحافظ على ($BP = 0$)، ولا يوجد تغير في إحتياطيات البنك المركزي من النقد الأجنبي.

إن التوسع النقدي يحرك (LM) إلى (LM') كما هو موضح في الشكل أدناه، ومنه فإن نتيجة الإنخفاض في السعر الفائدة المحلي سوف تحدث تدهورا في حساب رأس المال، والإنخفاض في سعر الصرف بسبب تحركا صافيا في الطلب المحلي والخارجي بإتجاه الناتج المحلي، وينتج تحرك لليمين في كل من BP وكذلك (IS) كنتيجة لزيادة الدخل الحقيقي.

هنا تكون السياسة النقدية ذات فعالية كبرى حيث تدعم التوسع النقدي بزيادة الصادرات نتيجة تدهور سعر الصرف.

الشكل (10): السياسة النقدية في ظل سعر الصرف المرن والحركة غير التامة لرؤوس الأموال.



المصدر: 3 Jacques génereux, économie politique, macroéconomie, 7eme , Hachette supérieur, p 139- 144.

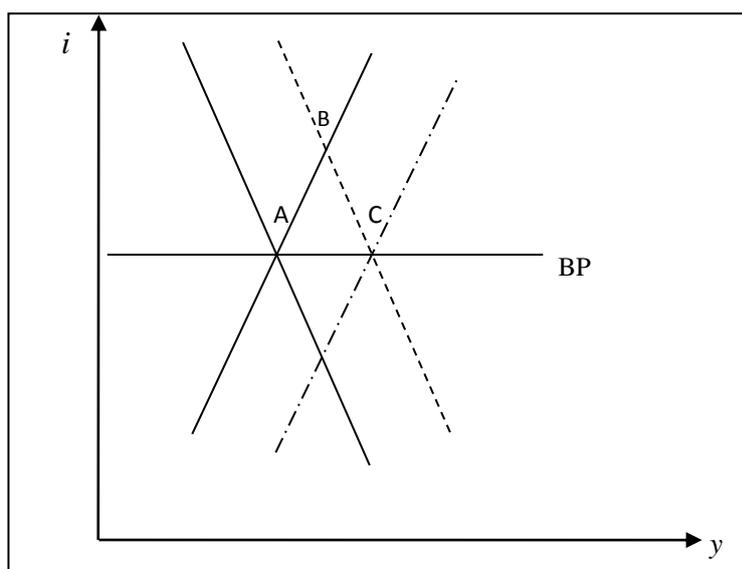
المطلب الثاني: أثر السياسة المالية التوسعية في ظل سعر الصرف الثابت والمرن.

أولاً: تأثير السياسة المالية التوسعية في ظل سعر الصرف الثابت.

أ- السياسة المالية في ظل الحركة التامة لتنقل رؤوس الأموال¹

يكون التوسع المالي في ظل سعر الصرف الثابت والحركة التامة لتنقل رؤوس الأموال عالي الفعالية بالمقارنة مع التوسع النقدي، فمع عرض النقود ثابت، يحرك التوسع المالي منحنى (IS) لأعلى ولليمين، جاعلاً كلا من سعر الفائدة ومستوى الإنتاج يرتفعان، إن أسعار الفائدة العالية تشجع على تدفق رؤوس الأموال من الخارج ومنه يتحسن الصرف وللمحافظة على سعر الصرف عند مستواه الثابت، يجب على البنك المركزي أن يوسع في عرض النقود، وبالتالي يرتفع الدخل أكثر، ونصل إلى التوازن عندما يكون مخزون النقود قد إرتفع بشكل كاف ليجعل سعر الفائدة يعود من جديد إلى مستواه الأصلي $i = i_e$ ومنه يظهر في هذه الحالة أن مخزون النقود أصبح متغيراً داخلياً وليس خارجياً لأن سعر الفائدة أصبح مثبتاً بفعالية.

الشكل (11) السياسة المالية التوسعية في ظل نظام سعر الصرف الثابت وحركة تامة



لرؤوس الأموال.

¹ د. صالح تومي، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للنشر والتوزيع، ص 312.

المصدر: Jacques génereux, économie politique, 3 macroéconomie, 7eme , Hachette supérieur, p 139- 144.

بالنسبة للجزء (A) التوسع المالي يؤدي إلى إنتقال (LS) إلى (LS') ويرتفع سعر الفائدة، إلا أن نقطة التوازن تقع تحت (BP= 0) مما يدل على عجز في ميزان (BP) وهذا رغم دخول رؤوس الأموال، ولكن لم تكن كافية لتعديل BP ومنه يتدخل البنك المركزي ويقوم بزيادة الكتلة النقدية حسب حجم احتياطي الصرف حتى يتعادل ميزان المدفوعات أي إنتقال (LM) إلى (LM').

أما بالنسبة للجزء (B) التوسع المالي يؤدي إلى إنتقال (IS) إلى (IS') حيث يحدد نقطة التوازن بتقاطعه مع (LM) فوق منحنى (BP) والتي تميز حالة فائض في ميزان المدفوعات.

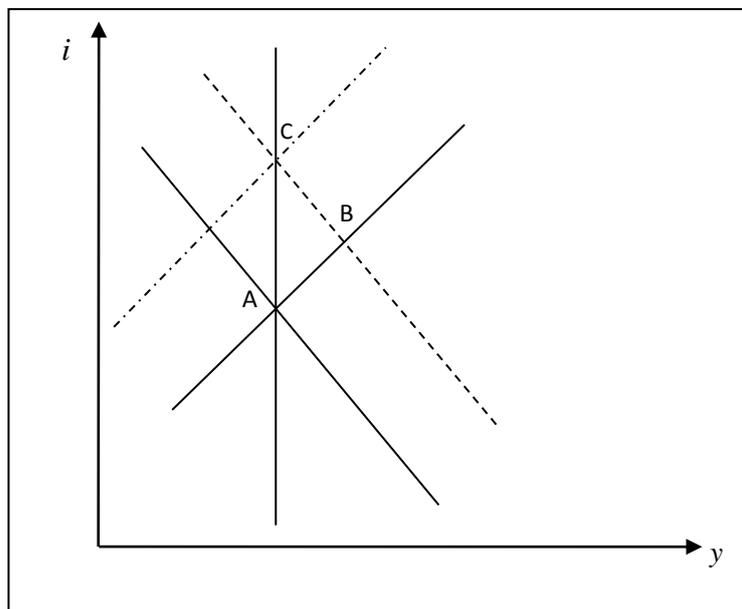
في حالة ما إذا كانت مرونة رأس المال بالنسبة لسعر الفائدة أكبر من مرونة الطلب على النقود بالنسبة لسعر الفائدة تكون السياسة المالية أكثر فعالية.

ب- السياسة المالية في ظل الحركة¹ غير التامة لرؤوس الأموال (سعر الصرف الثابت)

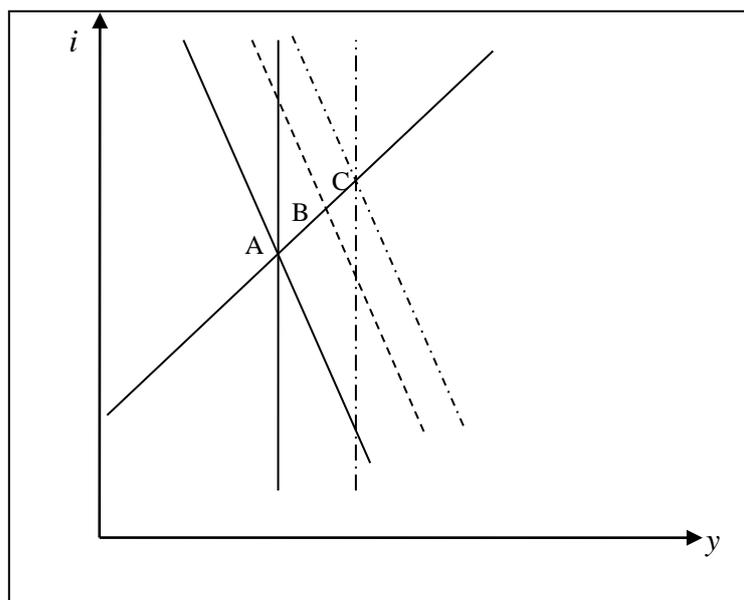
التوسع المالي يؤدي إلى تحرك نقطة التوازن A إلى نقطة التوازن B لكن النقطة B لا تمثل توازن الخارجي حيث تقع على يمين BP تمثل عجز في BP ولتفادي تدهور العملة يتدخل البنك المركزي فيخفض العرض النقدي فيتحرك LM يسارا إلى النقطة C ليتحقق التوازن الخارجي والداخلي لكن النقطة C تمثل نقطة الإنطلاق للدخل وتمثل كذلك معدل فائدة مرتفع هنا السياسة المالية كليا غير فعالة

¹ د. صالح تومي مراجع سابق ص 320، 321.

الشكل (12): المصدر: Jacques g n reux,  conomie politique, 3 macro conomie, 7eme , Hachette sup rieur, p 139- 144.



ز- السياسة المالية في حالة الحركة غير التامة لرؤوس الأموال في ظل سعر الصرف المرن: في ظل دالة العرض الكلي الكينزي وأسعار الصرف المرنة وحركة غير تامة لرؤوس الأموال الدولية تعتمد فعالية تأثير السياسة المالية على كل من الناتج والعمالة على مدى تجاوب المنحنى $BP=0$ لفروقات سعر الفائدة المحلي والخارجي بالمقارنة مع منحنى (LM) فلما تكون الدالة $BP = 0$ أقل تجاوبا من (LM) لسعر الفائدة، تكون السياسة المالية أكثر فعالية في التأثير على الطلب الكلي لما يضغط التسعيري أسعار الصرف، والمستحث بواسطة السياسة المالية أثره على الطلب الكلي.



الشكل (13): آثار التوسع المالي في ظل سعر الصرف المرن ووضعية مختلفة لميل BP.

المصدر: Jacques génereux, économie politique, 3 macroéconomie, 7eme , Hachette supérieur, p 139- 144.

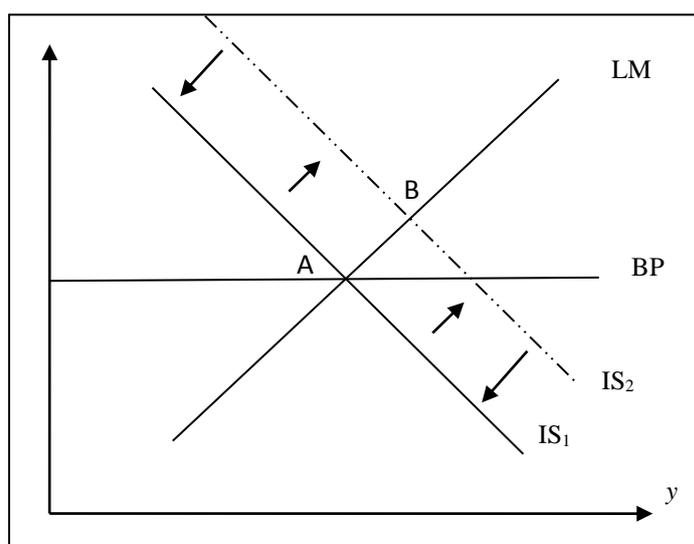
يحرك التوسع المالي هنا بالجزء (a) من الشكل أعلاه (IS) إلى (IS') ويحدث ذلك عجزاً في BP عند سعر الصرف الجاري وما دام الوضعية التوازنية في السوقين (السلعية والنقدية) يوف تكون تحت منحى BP، فإن سعر الصرف سينخفض، وبافتراض توفر شروط MARSHALL-LEARNER، يحدث ذلك إنتعاشاً إضافياً في الاقتصاد، ما دام الإنخفاض في سعر الصرف يحرك منحى (IS') إلى (IS'') مع المنحنى (LM) نتحرك كذلك BP=0 إلى اليمين، وينتهي المسار في الأجل الطويل عندما يتقاطع كل من (BP') و (IS'') مع منحى (LM).

س- السياسة المالية التوسعية في ظل سعر الصرف المرن في حالة حركة رؤوس الأموال التامة.

إن عرض النقود لن يتغير عبر هذا المسار، ولم يكن هناك مشكل تعقيم عندما تعدل سعر الصرف للمحافظة على $BP=0$ في كل الأوقات تكون السياسة المالية أقل فعالية عندما يكون $BP=0$ أكثر تجاوبا مع سعر الفائدة بالمقارنة مع منحنى (LM) كما هو موضح بالجزء (b)، وتصبح السياسة المالية التوسعية في ظل الحركة التامة لرؤوس الأموال عديمة الفعالية.

السياسة المالية التوسعية تؤدي إلى تحرك IS إلى IS_1 فيرتفع معدل الفائدة فتجذب رؤوس الأموال إلى الداخل فيتحسن سعر الصرف وهو ما يجعل الصادرات أكثر تكلفة فتتخفض الصادرات فيعود IS_2 إلى IS_1 حيث يغطي عجز BC فائض BK ويعود التوازن إلى BP لكن أثر هذه السياسة يكون معدوم حيث نعود إلى النقطة A وخلاصة السياسة المالية غير فعالة تماما.

الشكل رقم (14): المصدر: Jacques g n reux,  conomie politique, 3 macro conomie, 7eme, Hachette sup rieur, p 139-144.



المبحث الثالث: الدراسات السابقة

الدراسات العربية:

● الدراسة الأولى

بعنوان أثر السياسات النقدية والمالية على النمو الاقتصادي في الجزائر من إعداد الطالب وليد بشيشي جامعة قلمة الاقتصادية في الجزائر سنة 2017/12/31 هدفت الدراسة إلى تحليل أداء كل من السياسات النقدية والمالية خلال الفترة 2014/1990 ودراسة أثرهما على النمو الاقتصادي وذلك حسن نموذج "سانت لويس" وقد بينت الدراسة أن تأثير السياسة النقدية في المدى الطويل أقل من تأثير السياسة المالية على النمو الاقتصادي إلا أنه في الحقيقة تأثير كليهما معنوي ويكمل الآخر، وبالتالي فإن نلاحظ أن هناك علاقة طردية ومرتفعة لكل من السياسة النقدية والإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي، من خلال نموذج "أنجل غرانجر" يتأكد وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة والنمو.

● الدراسة الثانية:

بعنوان: أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي في الدول العربية من إعداد الطالب جمال قاسم محمود سوق النقد العربي 2018 أبوظبي دولة الإمارات العربية المتحدة، ولقد لحقت الدراسة بعض النتائج التالية:

1- أظهرت الدراسة أن متغيرات السياسة النقدية ممثلة في معدل نمو عرض النقد وأسعار الفائدة والإنتمائية المحلي تعتبر من العوامل المهمة في التأثير على الأنشطة الاقتصادية على المدى القصير والمتوسط، تشير النتائج إلى أن زيادة معدل النمو في عرض النقود تساهم في تفسير تقلبات الناتج المحلي الإجمالي بنسب متفاوتة.

- 2- السياسة المالية لها أثر أكبر من السياسة النقدية في تفسير تباين خط التقدير في مصر في حين أن السياسة النقدية لها أثر أكبر من السياسة المالية تباين خطأ التقدير في السعودية والإمارات والأردن والمغرب.
- 3- الصدمات الموجبة في الإيرادات الضريبية للدول العربية تؤثر إيجابيا على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي في الأجلين القصير والمتوسط.

● الدراسة الثالثة:

دور السياسة النقدية والمالية في النمو الاقتصادي من إعداد الأستاذ الدكتور أحمد حسين الهيني كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الأنبار والدكتور أوس فخر الدين أيوب كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الموصل سنة 2012، هدفت الدراسة إلى دراسة فعالية كل من السياسة النقدية والمالية على المتغيرات الحقيقية في الاقتصاد، بالتطبيق على بيانات سلسلة زمنية للقطر الأردني 1966-2010 باستخدام إختبار سببية كرنكر وإختبار الإنحدار الذاتي للمنتجه، وقد أظهرت نتائج البحث أن السياسة النقدية أكثر تأثيرا من السياسة المالية، فالزيادة في المنحنى عرض النقود أدى إلى إنتقال منحنى (LM) نحو الأعلى معززا بذلك ارتفاع في الطلب الكلي الناتج عن الزيادة في عرض أكبر من العرض الكلي، كما أكدت نتائج إختبار سببية كرنكر فعالية السياسة النقدية حيث أظهرت نتائج الإختبار أن هناك تأثير بإتجاه واحد من عرض النقود بإتجاه المحلي الإجمال مؤكدة بذلك على فاعلية السياسة النقدية تجاه السياسة المالية.

● الدراسة الرابعة

دراسة عبد الرحيم شبيبي ومحمد بن بوزيان ومحمد شكوري سنة 2010 لورقة بحثية.

ش- هدفت هذه الورقة البحثية بدراسة آثار الاقتصادية الكلية لصدمة السياسة المالية بالجزائر في الفترة الممتدة 1965-2007 باستخدام مقارنة نماذج المنتجات الإنحدار الذاتي الهيكلية SVAR.

ص- المتغيرات- الإنفاق الحكومي- الإستهلاك- الإستثمار- الناتج المحلي- المدى المتوسط.

النتائج:

ض- حدوث صدمة هيكلية إيجابية واحدة في الإنفاق الحكومي
ط- حدوث صدمة هيكلية إيجابية واحدة في الإيرادات العمومية
ظ- بالنسبة لإستجابة مكونات الناتج المحلي الحقيقي، فهناك تأثير إيجابي معنوي على كل من الإستهلاك والإستثمار الخاص.

● الدراسة الخامسة

دراسة منى كمال سنة 2010 دراسة تطبيقية لأثر السياسة المالية في المملكة المتحدة هدفت الدراسة إلى دراسة أثر السياسة المالية على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الفترة 1971 الربع الأول إلى غاية الربع الثاني 2009

المتغيرات: التغير في العجز في الإنفاق، والعجز في الإقتطاع الضريبي والتغير في الإنفاق في حالة الميزانية المتوازنة، الناتج الداخلي الخام، الإنفاق الحكومي، الدخل الحكومي، التغير في المستوى العام للأسعار، الإستهلاك الخاص، الإستثمار الخاص، المجمعات النقدية الأجور الحقيقية، المستوى العام لأسعار الإنتاج معدل الفائدة الميزان التجاري، سعر الصرف.

النتائج:

هناك أثر إيجابي على المخرجات في الأجل القصير لكن هناك تكلفة إضافية من جل المتوسط، هناك آثار سلبية للضريبة.

خلاصة الفصل الثاني:

تناولنا في هذا الفصل الإطار النظري لنموذج " مندل - فلمنج " ومن خلاله تناولنا نظرية التوازن العام في الأسواق الثلاثة (السلع والنقد ورأس المال) كما قدمنا تحاليل مختلفة لمدى فعالية السياسات الاقتصادية في ظل وضعيات مختلفة لأنظمة الصرف وحركة رؤوس الأموال في إطار النموذج المذكور، وقمنا باستقراء لأهم الدراسات التي تناولت موضع النمذجة الهيكلية الكلية سواء الدراسات المحلية أو الأجنبية.

الفصل الثالث

مقدمة الفصل الثالث:

سنتناول ما سبق التطرق إليه في الجانب النظري تطبيقا عبر وصف المتغيرات وتحليلها ثم توظيفها في تقدير النماذج ثم المحاكاة ومناقشة النتائج بسيناريوهات مختلفة.

قسمنا الجانب التطبيقي من الدراسة إلى ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول: دوافع السياسة الاقتصادية في الجزائر

المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية لنموذج VAR في الاقتصاد الجزائري

المبحث الأول: دوافع السياسة الاقتصادية في الجزائر

في هذا المبحث سوف نتطرق إلى مسار كل من السياسة المالية والنقدية في الجزائر.

المطلب الأول: مسار السياسة المالية في الجزائر

قامت الجزائر خلال فترة 1967-1987 والتي تعرف بفترة التخطيط تبني الخيار الإشتراكي لمنهج للتنمية الاقتصادية ركزت فيه على القطاع الصناعي بفرض إحداث تنمية شاملة، الأمر الذي إستدعى تدخلا قويا للدولة في الحياة الاقتصادية، عبر عنه ارتفاع الإنفاق العمومي خلال هذه الفترة إذ انتقل هذا الأخير من 25.98% من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 1967 إلى حوالي 43% من هذا الناتج سنة 1986، وقد تطلب هذا النموذج للتنمية المبني على نظرية الصناعات المصنعة إستثمارات ضخمة حققت معدلات نمو إقتصادي إيجابية جدا، إذ بلغت نسبة 9.21% سنة 1978 كما إمتصت عدد لا بأس به من اليد العاملة إذ إنخفضت نسبة البطالة إلى حوالي 13.28% في سنة 1983 وهو ما دفع الدولة خلال هذه الفترة إلى توجيه سياستها المالية نحو هذا المجال بزيادة إنفاقها الإستثماري، معتمدة في تمويل ذلك على الجباية النفطية التي مثلت أهم مصدر للتمويل آنذاك، بالمقابل فقد شهدت مستويات التضخم نوعا من الإرتفاع، بلغت نسبة 17.52% في سنة 1978 و 14.65 في سنة 1981.

ولقد كان للأزمة البترولية سنة 1986 الواقع الكبير في الاقتصاد الجزائري، حيث ظهرت بوادر الإختيار بعد إنخفاض الأسعار النفط، وهذا ما أوضح ضعف النظام الاقتصادي خاصة في ما يتعلق بالحصول على الموارد المائية الموجهة لتمويل الاقتصاد، كما كشفت عن هشاشة النظام التراكم في القطاع الصناعي العام، ومنذ بداية تسعينات القرن الماضي، شرعت الجزائر في تطبيق مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية من أجل تغيير نمط إدارة

الاقتصاد والتخفيض من تبعية السياسة المالية للإيرادات النفطية، بحيث تم تبني قانون الإصلاح الضريبي سنة 1992.¹

السياسة المالية التي إنتهجتها الدولة عن طريق زيادة الإنفاق العام، والتي تدخل ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي بهدف زيادة عرض الإنتاج الوطني والتوظيف لم يكن لها أي أثر يخدم هذا المنظور، ويرجع ذلك بكل بساطة إلى ضعف الجهاز الإنتاجي ومحدودية قدراته فرغم ضخامة الموارد المالية المخصصة لم يستطع المؤسسات زيادة إنتاجها، الأمر الذي أدى إلى إنعدام أثر المضاعف الحكومي في هذا القطاع، مما إستدعى تحويل هذه المبالغ في إنشاء البنى التحتية وزيادة واردات السلع، وهما أكثر القطاعات إمتصاص الأيدي العاملة في الوقت الحالي²، وعليه فإن يجب إستغلال هذه المرحلة المالية من خلال توجيه السياسة المالية لتنشيط وتحفيز العرض الكلي، وذلك من خلال زيادة قدرات الإنتاج الوطنية في مختلف القطاعات بواسطة الإستثمار المنتج، وهذا بهدف الخروج من وضعية قوة الموارد وضعف الفعالية والتخلص من تبعية السياسة المالية لقطاع النفط والغاز.

¹ الداوي الشيخ، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وإشكالية البحث عن كفاءة المؤسسات العامة، مجلة جامعة دمشق الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد الثاني 2009، ص 256.

² شبيبي عبد الرحيم، بطاهر سمير، فعالية السياسة المالية بالجزائر (مقارنة تحليلية وقياسية)، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية المعهد العربي التخطيط، الكويت، المجلد 12، العدد الأول، جانفي 2010، ص 45، تقسيم النفقات في الجزائر إلى قسمين: التجهيز والتميز.

المطلب الثاني: مسار السياسة النقدية في الجزائر¹

إن استراتيجية التنمية التي تبنتها الحكومة الجزائرية على النشاطات الاقتصادية، جعلت وزارة المالية هي المسؤولة على تسيير النقد والقرض، وذلك بموجب قانون المالية 1966، إلا أنه ومن أجل مراقبة أكثر صرامة للتدفقات النقدية قررت السلطات الجزائرية إجراء إصلاحات إبتداء من 1970 تهدف إلى مراقبة التدفقات النقدية والعمليات المالية للمؤسسات العمومية مما إنبثق عنه إنشاء المجلس الوطني وذلك بموجب الأمر (71 - 41 CT IF) واللجنة التقنية للمؤسسات المصرفية (القرض SNC) في 30 جوان 1971.

لقد كان هدف الحكومة في فترة السبعينات تدقيق النمو الاقتصادي و التوظيف الكامل فطبقت السياسة النقدية التوسعية كان فيها النظام المصرفي هو أساس التمويل فإن البنك المركزي كان مجبرا على إعادة التمويل وتوفير السيولة اللازمة للبنوك التجارية مع العلم أن معدل الخصم، ومع مبدأ " القروض القابلة للتمديد" ونموذج التخطيط 2.75% بقي ثابتا منذ 1961، بمقدار المركزي المتبع، فإن الإستثمارات كانت مرتبطة أساسا بمداخل البترولية، موارد الميزانية العامة، المديونية الخارجية وهذا أدى إلى إهمال دور البنوك، حيث تحولت إلى مجرد شبابيك محاسبية تلعب دور الوسيط بين الخزينة العامة والمؤسسات الاقتصادية العمومية مما أثر سلبا على نوعية الخدمات.

وقد دفعت المشاكل التي طرقتها إصلاحات السبعينات إلى صدور قانون في نهاية العقد تحت 79-09 بتاريخ 31 ديسمبر 1979 المتضمن قانون المالية لعام 1980.

¹ ط. ضامن حكيم، أثر السياسة الاقتصادية على النمو الاقتصادي، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة ماستر أكاديمي تخصص إقتصادي نقدي وبنكي، جامعة مستغانم سنة 2017-2018، ص 65- 81

ولقد أدخل هذا القانون عاملينا بتعلقات بالسياسة، التمويل الميزاني للإقتصاد عن طريق إعانات الخزينة وإتاحة إمكانية التمويل الذاتي للمؤسسات العمومية إلا أنه في هذه الفترة عرف الإقتصاد الجزائري تدهورا لا سيما في وسائل الدفع الخارجية بسبب إنخفاض أسعار النفط في سنة 1986 بالإضافة إلى سوء وضعية المؤسسات العمومية، التي تواقمت عليها الديون الضخمة بسبب خضوعها لأهداف الحكومة في مجال الأسعار والتوظيف، مما أدى إلى ضرورة إعادة النظر في الدور الإقتصادي للدولة، وبذلك كان حرضا على السلطات الجزائرية الإسراع في إجراء إصلاحات على مستوى السياسة النقدية في أرض الواقع بصدر قانونين الهدف منهم هو التحول بالنظام الإقتصادي مبادئه ومؤسسات نحو إقتصاد يقوم على أسس و قواعد السوق.

لقد سمح اللجوء إلى إتباع سياسة نقدية إنكماشية في إنخفاض الكتلة النقدية M_2 من 21.61% سنة 1993 إلى 15.3% سنة 1994 حيث نلاحظ من الجدول (5/2) تباطؤ نمو الكتلة النقدية M_2 نسبة 47.25% ولقد وصل نمو الكتلة النقدية M_2 سنة 1995 أدى مستوى 10.5% معدلات نمو منخفضة سنتي 1999 و2000.

إن فترة 2001-2003 تمثل مرحلة معاكسة في توجه السياسة النقدية بإعتماد السلطات النقدية لسياسة النقدية التوسعية.

تزامنت مع تطبيق برنامج الإنعاش الإقتصادي حيث ساهمت عدة عوامل على تطور الوضعية النقدية والتي من بينها تحسن أسعار البترول والزيادة في الأرصدة الصافية الخارجية التي إترفعت أما المجمع النقدي فقد عرف تراجع في نموه ويعود هذا التراجع إلى محاولة السلطة النقدية إتباع بديل نقدي يتمثل في سياسة التكيف والتوسع بهدف بلوغ مستوى مقبولا من النمو الإقتصادي والتشغيل مع نهاية ديسمبر 2013 فقد قدر المجمع

النقدي M_2 بقيمة 11925 مليون دج مقابل 1101514 مليون دج نهاية سنة 2012.

المطلب الثالث: مسار السياسة التجارية في الجزائر¹

عقب الإستقلال ورثت الجزائر إقتصاد يسيطر عليه إقتصاد فرنسا في المبادلات التجارية مع العالم الخارجي، مما أدى بمتخذي القرار إلى إعتقاد جملة من القوانين والمراسيم تحاول من خلال تنظيم التجارة الخارجية فبعد مرحلة الستينات جاء المخطط الرباعي الأول 1970-1973 ليفصح عن نوايا السلطات الجزائرية إتجاه قطاع التجارة الخارجية، حيث وإبتداء من جويلية 1971، ثم إقرار مجموعة من الإجراءات تنص على إحتكار التجارة الخارجية من طرف المؤسسات العمومية كل واحدة حسب المنتج المتخصص فيه، كان هدف من هذا الإحتكار هو التحكم في التدفقات التجارية و إدماجها من 80% في إطار التخطيط المركزي للنمو الاقتصادي و الاجتماعي وكنتيجة لذلك كانت أكثر من الواردات تحت رقابة الدولة، وتتمثل الأساليب التجارية المتخذة من طرف الدولة في التعريفة الجمركية التي عرفت خلال هذه المرحلة إصلاحات عميقة خلال سنة 1973 وسنة 1986 حيث شهدت الجزائر خلال السنة 1986، أزمة نفطية كانت كافية لإبراز كل صفات الضعف في النظام المخطط المركزي، وعندها شرعت السلطات العمومية في تنفيذ العديد من الإجراءات والتي من بينها إصلاح قطاع التجارة الخارجية عن طريق إعتقاد الجزائر لسياسة تحريرية مع تبني إقتصاد السوق ومن أهم ما ميز هذا التحرير أنه كان مرحلي، بدأ بالتحرير المقيد ثم مرحلة التحرير الخالي من القيود وأخيرا، مرحلة التحرير التام، ومن بين الإجراءات المتخذة في هذه المرحلة تغير السياسة الجمركية بما يلائم سياسة التحرر التجاري رقع القيود الإدارية والكمية عن الواردات، وتخفيض سعر صرف العملة الوطنية تحرير الأسعار والتخلي عن الدعم.

¹ ط. ضامن حكيم، أثر السياسة الاقتصادية على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر) مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي الشعبة، علوم الاقتصادية، التخصص، إقتصاد النقدي وبنكي جامعية مستغانم، 2017/2018، ص 81، 82.

ولتحقيق التغيرات المفروضة بفعل برنامج الهيكل والتوجه الاقتصادي الجديد، إنتهجت الجزائر إصلاحات عرفت بـ " إصلاحات الجيل الثاني " بهدف دعم الاقتصادية.

هذه الإصلاحات تمحورت حول:

الإندماج في الاقتصاد العالمي: اعتبر هذا الهدف كوسيلة للخروج من التبعية لقطاع المحروقات وتحسين مستوى المعيشي للسكان لذلك فإن إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، والإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية شكلت أولويات هذه الإصلاحات.

- ترقية الإستثمار ومحيط المؤسسات، وهو هدف يتمحور حول قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يعد محركا أساسيا للنمو الاقتصادي والتنقل فضلا عن استهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل أساسي وتقرير أيضا في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي برنامج لإعادة تأهيل المؤسسات.

- أدت المخططات التنموية التي إعتمدها الحكومة الجزائرية الريفية إضافة إلى فتح مجالات الإستثمار المحلي والأجنبي في مختلف القطاعات، مما كان له أثر بارز في الميزان التجاري خاصة ما يتعلق باستيراد التجهيزات الصناعية والموارد الخام التي تحتاجها هذه المخططات الأمر الذي أدى دافعا قويا للصادرات من خلال ما أمكن تحقيقه في إطار الشركات الأجنبية وترقية الاقتصاد الوطني وتشجيع التصدير خاصة فيما يتعلق بالمنتجات البترولية وبعض الصناعات الخفيفة.

- رغم النتيجة التي حققها الاقتصاد الجزائري من فائض في الميزان التجاري فإنه لا يمكن إغفال أنه اقتصاد هش يعتمد كليا على عائدات المحروقات بدرجة أولى.

المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية لنموذج VAR في الاقتصاد الجزائري

سنقوم بدراسة أثر تغيرات كل من: الافاق الحكومي والمجمع النقدي M2 وسعر الصرف على الناتج الداخلي الخام باستخدام نموذج VAR للاقتصاد الجزائري.

المتغيرات المستخدمة في الاقتصاد الجزائري

- PIB: الناتج الداخلي الخام

- DIPEN: الانفاق الحكومي

- M2: النقود وشباه النقود

- TCH: سعر صرف الدينار مقابل الدولار

المطلب الاول: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

تقدير السلاسل الزمنية يقتضي استقرارية السلسلة، وعليه يتم ذلك فيما يلي:

الجدول رقم (01) : نتائج اختبارات الجذور الاحادية

اختبار ADF + الفرضية الصفرية				
القرار	القيمة الحرجة %5	إحصائية ADF	عدد التأخرات	متغيرات النموذج
نقبل H0	- 3.500495	- 0.542024	1	PIB
نقبل H0	- 3.183600	- 1.204669	0	DIPEN
نقبل H0	- 3.504330	- 2.626543	3	M2
نقبل H0	- 3.504330	- 2.787613	3	TCH

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات Eviews 8
 قبول الفرضية H0 يعني وجود جذر الوحدة أي عدم استقرار السلسلة.
 رفض الفرضية H1 يعني قبول الفرضية H0 يعني عدم وجود جذر الوحدة أي استقرار
 السلسلة.

ملاحظة: من خلال النتائج المتحصل عليها والموضحة في الجدول أعلاه اثبتت الاختبارات
 قبول الفرضية الصفرية وبالتالي السلاسل غير مستقرة وبالتالي يجب اجراء الفروقات من
 الدرجة الأولى.

الجدول رقم (02): نتائج اختبارات الجذور الاحادية للفروقات الاولى

اختبار ADF + الفرضية الصفرية				
القرار	القيمة الحرجة %5	إحصائية ADF	عدد التأخرات	متغيرات النموذج
نرفض H0	- 3.502373	- 4.294498	1	PIB
نرفض H0	- 3.186800	- 5.599309	0	DIPEN
نقبل H0	- 3.506374	- 2.167854	3	M2
نقبل H0	- 3.506374	- 1.923992	3	TCH

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات Eviews 8
 ملاحظة: من خلال النتائج المتحصل عليها والموضحة في الجدول أعلاه اثبتت الاختبارات
 رفض الفرضية الصفرية لمتغيرين الناتج الداخلي الخام والانفاق الحكومي، وبالتالي قبول

الفرضية الاحادية، وعليه نقول إن المتغيرين مستقرين من نفس الدرجة الأولى، كما يتم قبول الفرضية الصفرية للمتغيرين سعر الصرف والمجمع النقدي، وبالتالي السلاسل غير مستقرة وبالتالي يجب اجراء الفروقات من الدرجة الثانية.

الجدول رقم (03) نتائج اختبارات الجذور الاحادية للفروقات الثانية

اختبار ADF + الفرضية الصفرية				
القرار	القيمة الحرجة %5	إحصائية ADF	عدد التأخرات	متغيرات النموذج
-	-	-	-	PIB
-	-	-	-	DIPEN
نرفض H0	3.508508	4.621125	3	M2
نرفض H0	3.508508	4.312215	3	TCH

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات Eviews 8

ملاحظة: من خلال النتائج المتحصل عليها والموضحة في الجدول أعلاه اثبتت الاختبارات رفض الفرضية الصفرية للمتغيرين سعر الصرف والمجمع النقدي، وبالتالي قبول الفرضية الاحادية، وعليه نقول إن المتغيرين مستقرين من نفس الدرجة الثانية، وبالتالي السلاسل تصبح مستقرة.

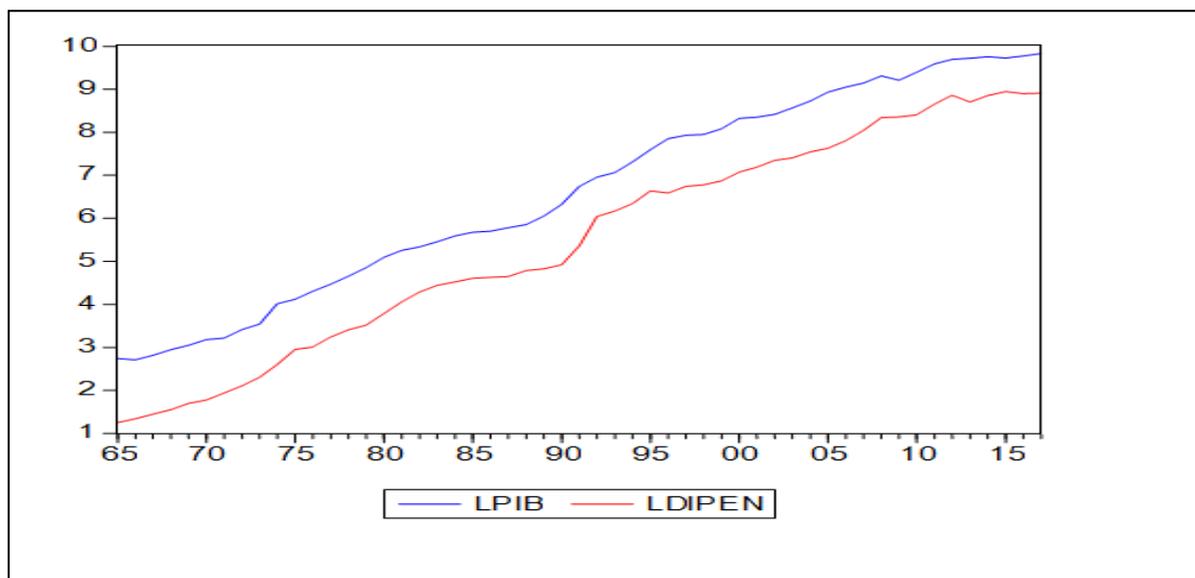
المطلب الثاني: اختبار التكامل المشترك

من خلال اختبار الجذور الاحادية أثبتت أن هناك سلاسل متكاملة (مستقرة) من الدرجة الاولى وسلاسل متكاملة (مستقرة) من الدرجة الثانية، وبالتالي امكانية علاقة تكامل متزامن بينهما، لطلبك يستلزم اختبار التكامل المشترك متعدد المتغيرات، على أن تكون السلاسل الزمنية لهذه المتغيرات جميعها متكاملة من نفس الدرجة، تتمثل الخطوة التالية في التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة.

ومن أهم اختبارات التكامل المشترك اختبار "انجل وقرانجر" *Engel-Granger* على السلاسل المتكافئة من نفس الرتبة مثنى مثنى.

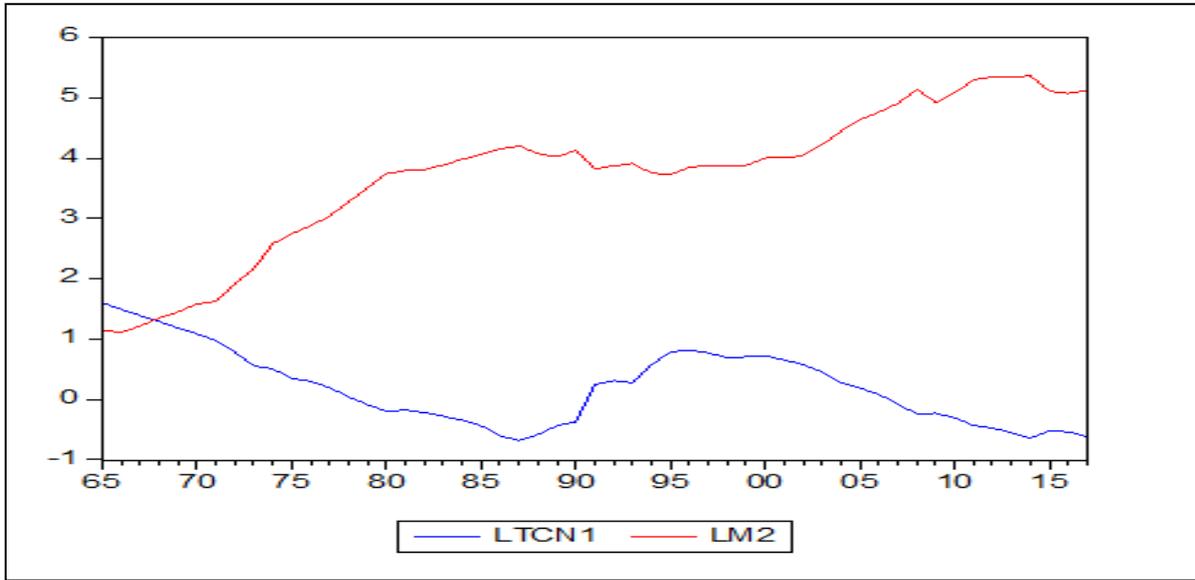
فقد أظهرت اختبارات الاستقرار وجود سلاسل متكاملة من نفس الدرجة الأولى (الناتج الداخلي الخام والانفاق الحكومي)، ووجود سلاسل متكافئة من الدرجة الثانية (سعر الصرف والمجمع النقدي)، وهذا يعني وجود وتيرة نمو بنفس الاتجاه على المدى الطويل، كما تبين الاشكال التالية:

الشكل رقم (15): التمثيل البياني للسلسلتين الناتج الداخلي الخام والانفاق الحكومي



المصدر: المصدر: من إعداد بناء على مخرجات Eviews 8

الشكل رقم (16): التمثيل البياني للسلسلتين سعر الصرف و المجمع النقدي



المصدر: المصدر: من إعداد بناء على مخرجات 8 Eviews

و خلال النتائج يتضح غياب علاقة توازنية طويلة المدى بين سعر الصرف و المجمع النقدي مع الناتج الداخلي الخام.

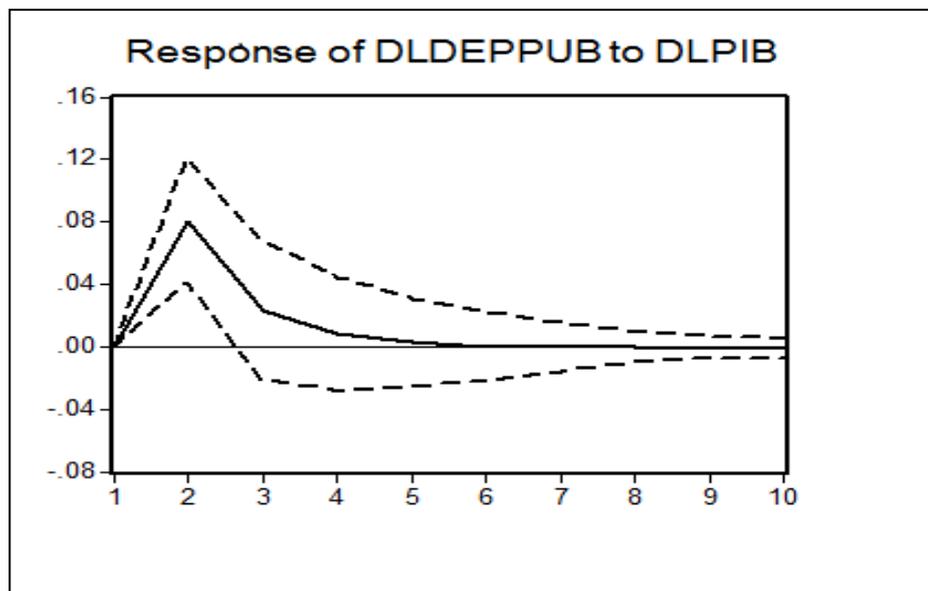
المطلب الثالث: تقدير نموذج VAR

من بين أهم مميزات نموذج VAR أنه يسمح لنا بمعرفة أثر الصدمات العشوائية التي يواجهها النموذج و ذلك بمعرفة الاثر المفاجئ في ظاهرة معينة على باقي المتغيرات و من خلال هذه الاثار يمكننا استخلاص النتائج.

و في هذه الدراسة نقوم بتطبيق صدمة هيكلية عشوائية على متغيرة مختارة، لنلاحظ أثرها على الناتج الداخلي الخام.

1- أثر الانفاق الحكومي على الناتج الداخلي الخام:

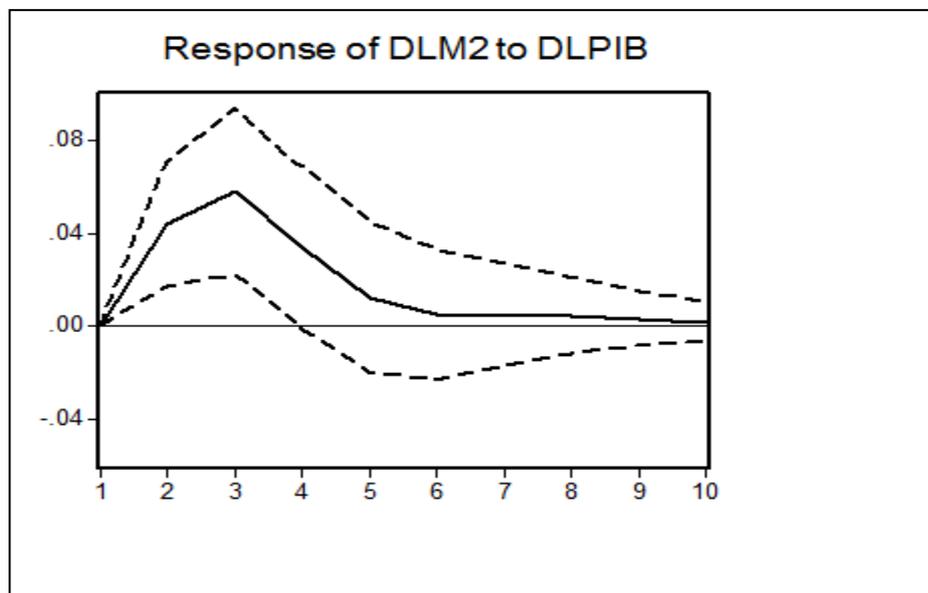
الشكل رقم (17) : أثر الانفاق الحكومي على الناتج الداخلي الخام



المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات Eviews 8

الملاحظ من الشكل أعلاه أنه عند احداث صدمة ب 1 بالمائة في الانفاق الحكومي فإنه يحدث أثر ايجابي في في المدى القصير حيث يكون في السنة الثانية في على مستوى له ب 7.71 بالمائة، لينخفض في السنة الثالثة انخفاضاً حاداً الى 1.92 بالمائة، ليتلاشى تقريباً في السنة السابعة و ما بعدها.

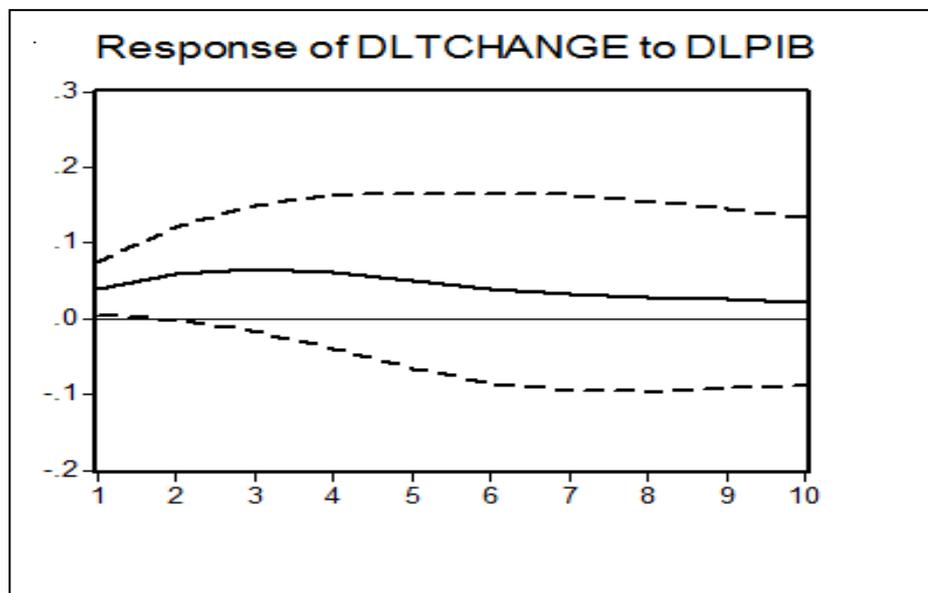
2- أثر المجمع النقدي على الناتج الداخلي الخام:
الشكل رقم (18): أثر المجمع النقدي على الناتج الداخلي الخام



المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات Eviews 8
الملاحظ من الشكل أعلاه أنه عند أحداث صدمة ب 1 بالمائة في الانفاق الحكومي فإنه يحدث أثر ايجابي في في المدى القصير حيث يكون في على مستوى له في السنة الثانية ب 3.9 بالمائة، لينخفض في السنة الثانية الى 3.5 بالمائة، ليتلاشى تقريبا في السنة الثامنة وما بعدها باثر قدره 0.5 بالمائة.

3- أثر سعر الصرف على الناتج الداخلي الخام:

الشكل رقم (19): أثر سعر الصرف على الناتج الداخلي الخام



المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات Eviews 8

الملاحظ من الشكل أعلاه أنه عند أحداث صدمة ب 1 بالمائة في سعر الصرف فإنه يحدث أثر إيجابي في المدى القصير حيث يكون في السنة الأولى مباشرة ب 27.4 بالمائة، ليرتفع في السنة الثانية لأعلى مستوى له إلى 6.07 بالمائة، ليتلاشى تدريجياً إلى السنة العاشرة ب 1.7 بالمائة.

خاتمة الفصل الثالث:

تطرقنا في هذا الفصل إلى دراسة ثلاث جوانب الجانب الأول النظري مسار السياسة المالية والنقدية في الجزائر ودراسة تطبيقية للمتغيرات المستخدمة في الاقتصاد الجزائري الناتج الداخلي الخام والإنفاق الحكومي والنقود وأشباه النقود وسعر الصرف الدينار مقابل الدولار حيث قمنا بدراسة تطبيقية لأثر تغيرات كل من الإنفاق الحكومي والمجمع النقدي M_2 وسعر الصرف على الناتج الداخلي الخام باستخدام نموذج VAR للاقتصاد الجزائري حيث يحدث كل من الإنفاق الحكومي على الناتج الداخلي الخام وسعر الصرف وأثر إيجابي على الناتج الداخلي الخام في المدى القصير ويتضح غياب علاقة توازنية طويلة المدى بين سعر الصرف و المجمع النقدي مع الناتج الداخلي الخام.

الخاتمة

الخاتمة

- تمحورت الفكرة الأساسية في هذه المذكرة حول السياسة الاقتصادية والتي تعرف بأنها مجموعة الأدوات التي تقوم بها الدولة لتحقيق الأهداف الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة ومن الأدوات السياسية الاقتصادية نجد السياسة النقدية والتي تهدف إلى تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي، والسياسة المالية والتي تتعلق بالإيرادات والنفقات العامة وتهدف كذلك إلى تحقيق أهداف الدولة، وكذلك تعد البطالة والتضخم من أكثر المشكلات التي إستحوذت على إهتمام الباحثين لأنها مشاكل ذات أبعاد سياسية وإقتصادية كما هي نفسية وإجتماعية.

- وتطرقنا أيضا لإطار النظري لنموذج مندل- فلمنج ومن خلاله تناولنا نظرية التوازن العام في الأسواق الثلاثة (السلع والنقد ورأس المال)، كما قدمنا تحاليل مختلفة لمدى فعالية السياسات الاقتصادية في ظل وضعيات مختلفة لأنظمة الصرف وحركة رؤوس الأموال في إطار النموذج المذكور وقمنا بإستقراء لأهم الدراسات التي تناولت موضع النمذجة الهيكلية الكلية سواء الدراسات المحلية أو الأجنبية وما تم إستنتاجه أن نموذج " مندل فلمنج" يمثل أساسا جيدا إنطلقت منه دراسات لاحقة عديدة لتجديد و نمذجة من متغيرات أساسية، بعض من هذه المتغيرات نقدية.

- و تطرقنا في الفصل الثالث إلى دراسة جانبين الجانب الأول النظري مسار السياسة المالية والنقدية في الجزائر ودراسة تطبيقية للمتغيرات المستخدمة في الاقتصاد الجزائري الناتج الداخلي الخام والإنفاق الحكومي والنقود وأشباه النقود وسعر الصرف الدينار مقابل الدولار حيث قمنا بدراسة تطبيقية لأثر تغيرات كل من الإنفاق الحكومي والمجموع النقدي M2 وسعر الصرف على الناتج الداخلي الخام باستخدام نموذج VAR للاقتصاد الجزائري حيث يحدث كل من الإنفاق الحكومي على الناتج الداخلي الخام وسعر الصرف وأثر إيجابي على الناتج الداخلي الخام في المدى القصير ويتضح غياب علاقة توازنية طويلة المدى بين سعر الصرف و المجموع النقدي مع الناتج الداخلي الخام.



قائمة المراجع والمصادر

قائمة المراجع والمصادر:

I. المصادر

- أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002.
- أحمد الكواز، أساسيات نمذدة التوازن العام الحاسوبية، جسر تنمية، المعهد العربي للتخطيط الكويت، العدد 35، ج3، 2004.
- أحمد فريد مصطفى، سمير محمد السيد حسن، السياسات النقدية و البعد الدولي لليورو، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.
- الأستاذ: م، ربيعي، دروس الاقتصاد الكلي، نموذج Is ,Lm، المدرسة العليا للتجارة.
- إياد عبد الفتاح النصور، أساسيات الاقتصاد الكلي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، الطبعة الأولى، 2013.
- إيمان عطية ناصف، النظرية الاقتصادية الكلية، دار الجامعة الجديدة، 2001.
- بلعزوز بن علي محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، طبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
- بلعزيز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، طبعة الاولى، ديوان الوطني المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
- بن حيزية محمد مصطفى، دراسة قياسية لمتغيرات سوق السلع والخدمات في الاقتصاد الكلي الجزائري خلال الفترة (1980- 2013)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر 2015/6/3.

- جنان سليم هلال، نبيل مهدي الجباني، أطروحات نظرية، لدور التوقعات في تحليل المنحنى (PHILLIPS)، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 12، العدد2، سنة 2010.
- حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، الطبعة الأولى، 2006.
- حسين عناية غازي، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2006.
- حمود حسين الوادي، تنظيم الإدارة المالية من أجل ترشيد الانفاق الحكومي ومكافحة الفساد، دار الصفاء للنشر الطبعة الأولى عمان، 2010.
- خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي (بين النظرية والتطبيق) الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2000.
- د. صالح تومي، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للنشر والتوزيع.
- د. عدالة العجال، سحنون مريم، تأثير الصدمات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري، مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية و الاجتماعية العدد (7)، المجلد (11) يوليو 2015 م.
- الداوي الشيخ، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وإشكالية البحث عن كفاءة المؤسسات العامة، مجلة جامعة دمشق الاقتصادية و القانونية، المجلد 25، العدد الثاني 2009.
- زكي رمزي، الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر المشكلات الرأسمالية المعاصرة، مجلة شهرية، (د م ن) عالم المعرفة، العدد 226، أكتوبر 1998.

- سامر عبد الهادي، شدى الصرايرة، نضال عباس، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان الردن، 2013.
- سامي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، الجزء الأول، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2005.
- السيد عطية عبد الواحد، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، التوزيع العادل للدخول، التنمية الاجتماعية، دار النهضة العربية، مصر، 1993.
- السيد متولي عبد القادر، إقتصاديات النقود والبنوك، الطبعة الأولى، دار الفكر ناشرون موزعون، عمان، الأردن 2010.
- شبي عبد الرحيم، بطاهر سمير، فعالية السياسة المالية بالجزائر (مقارنة تحليلية وقياسية)، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية المعهد العربي التخطيط، الكويت، المجلد 12، العدد الأول، جانفي 2010.
- صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر 2005.
- صالح صالح، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، دار الفجر للنشر والتوزيع، طبعة الأولى، القاهرة، 2006، ص 498.
- عبد الحميد قديمي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- عبد المجيد قيدي، مدخل إلى سياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية وتقييمية) ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- عبد المطلب عبد الحميد السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي تحليل كلي، مجموعة لنيل العربية، مصر، الطبعة الأولى، 2003.

- عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية (تحليل جزئي وكلي) مكتبة زهراء، الشرق، القاهرة، 1997، ص 241.
- عبيرات مقدم، ميلود زيد الخير، مشكلة البطالة في الفكر الاقتصادي مع الإشارة إلى برنامج الاصلاح الاقتصادي في الجزائر، الندوة العربية حول البطالة، أسبابها معالجتها وأثرها على المجتمع، المنعقد بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة البليدة، الجزائر 25-27 أفريل 2006.
- علي العنزي سعد، علي صالح أحمد، إدارة رأس المال الفكري في منظمات الاعمال، عمان، الارن، دار اليازوري العملية للنشر والتوزيع، 2009.
- عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي (الاقتصاد الكلي)، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السادسة، الجزائر، 2008.
- فوزي عبد المنعم وآخرون المالية العامة والسياسة المالية، توزيع منشورات المعارف، طبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 1969.
- لحو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، دراسة تحليلية الاثار الاقتصادية لسياسة سعر الصرف الأجنبي، الطبعة الأولى مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2010.
- gérard duthil, william marios, politiques économiques , ellipess, paris, 2000. البطالة و التضخم (المقولات النظرية والمناهج السياسية الاقتصادية) الاهلية، الطبعة الاولى، عمان، 2007.
- محمد صفوت قابل، نظريات وسياسات التجارة الدولية، بدون دار نشر 2010.

- محمد ضيف الله القطابري، دور السياسة النقدية في الاستقرار الاقتصادي والتنمية الاقتصادية (نظرية تحليلية، قياسية) غيداء، للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
- محمد مروان السمان، محمد ظافر محبك أحمد زهير شامل، مبادئ التحليل الاقتصادي (الجزئي الكلي)، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
- محمد يعقوبي، عنتر بوتيار، تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على معدلات البطالة في الجزائر للفترة (1990-2010) مداخلة، جامعة المسيلة، قسم العلوم التجارية.
- موسى ايراهيم، السياسة الاقتصادية والدولة الحديثة، دار المنهل، الطبعة الأولى، بيروت، 1998.
- نجم عبود نجم، إدارة المعرفة المفاهيم و الاستراتيجيات و العمليات، ط2، الأردن، دار الوراق للنشر و التوزيع، (د،س،ن).
- وديع طرووس، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، 2010.
- وليد عبد الحميد عايب، الاثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق العمومي، دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية، الطبعة الأولى، لبنان، 2010.

أ- مراجع بالفرنسية

- Jean-josé quiles, “ le policymix” européen ; l’euro, N° 26, 2001.
- Maillefert muriel. L’économie de travail, stdy 1 ama , 2004.
- Munay Gibfs ,les politigues ecommerciales , Departement Des affaires econimigued et sociales DAEC/UNDESA , Eopyright upintsd Nation DESA , New yorh,juin 2007 .
- Rolf mier et marc raffimot , faut il continuer a élaborer en afrique en afrique des modèles quasi-comptable centrés sur les tableaux ressources-emplois ? st statico, n° 100, 2006.

ب- المذكرات:

- إبراهيم خويلد، محاولة تكييف نموذج مندل- فلمنج على الاقتصاد الجزائري للفترة (1970-2015) أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماستر، علوم إقتصادية جامعة الجزائر 3، 2016-2017.
- أحمد نصير، أثر السياسات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال فترة 1990-2012 أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3 - 2013- 2014.

- سليم عقون، قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة- دراسة قياسية تحليلية- مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف (2010-2009) .
- ط. ضامن حكيم، أثر السياسة الاقتصادية على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر) مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي الشعبة، علوم الاقتصادية، التخصص، إقتصاد النقدي وبنكي جامعة مستغانم، 2018/2017.
- ط. ضامن حكيم، أثر السياسة الاقتصادية على النمو الاقتصادي، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة ماستر أكاديمي تخصص إقتصادي نقدي وبنكي، جامعة مستغانم سنة 2017-2018.
- عبد الرحمان العايب، البطالة وإشكالية التشغيل في إطار برنامج التعديل الهيكلي حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم اقتصادية جامعة الجزائر سنة 2004.
- فيروز سلطاني، دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقيات التجارية الاقليمية والدولية (دراسة حالة الجزائر واتفاق الشراكة الأورومتوسطية)، مذكر مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، الموسم الجامعي 2012-2013.



TCH

Ltcn1 non stationnaire

Null Hypothesis: LTCN1 has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 3 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.787613	0.2086
Test critical values:		
1% level	-4.156734	
5% level	-3.504330	
10% level	-3.181826	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(LTCN1)

Method: Least Squares

Date: 07/05/19 Time: 15:08

Sample (adjusted): 1969 2017

Included observations: 49 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LTCN1(-1)	-0.095363	0.034210	-2.787613	0.0079
D(LTCN1(-1))	0.295942	0.131637	2.248171	0.0297
D(LTCN1(-2))	0.022923	0.139116	0.164779	0.8699
D(LTCN1(-3))	0.447089	0.135998	3.287474	0.0020
C	0.047892	0.044618	1.073378	0.2891
@TREND(1965)	-0.001447	0.001316	-1.099922	0.2775
R-squared	0.408553	Mean dependent var		-0.039143
Adjusted R-squared	0.339780	S.D. dependent var		0.140970
S.E. of regression	0.114544	Akaike info criterion		-1.381442
Sum squared resid	0.564171	Schwarz criterion		-1.149791
Log likelihood	39.84534	Hannan-Quinn criter.		-1.293554
F-statistic	5.940610	Durbin-Watson stat		2.077591
Prob(F-statistic)	0.000292			

Null Hypothesis: LTCN1 has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 3 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.561307	0.1079
Test critical values:		
1% level	-3.571310	
5% level	-2.922449	
10% level	-2.599224	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(LTCN1)

Method: Least Squares

Date: 07/05/19 Time: 15:09

Sample (adjusted): 1969 2017

Included observations: 49 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LTCN1(-1)	-0.078407	0.030612	-2.561307	0.0139
D(LTCN1(-1))	0.289666	0.131826	2.197334	0.0333
D(LTCN1(-2))	0.007864	0.138770	0.056667	0.9551
D(LTCN1(-3))	0.426269	0.134995	3.157672	0.0029
C	0.003151	0.018379	0.171450	0.8647
R-squared	0.391912	Mean dependent var		-0.039143
Adjusted R-squared	0.336632	S.D. dependent var		0.140970
S.E. of regression	0.114817	Akaike info criterion		-1.394512
Sum squared resid	0.580045	Schwarz criterion		-1.201469
Log likelihood	39.16553	Hannan-Quinn criter.		-1.321271
F-statistic	7.089497	Durbin-Watson stat		2.038385
Prob(F-statistic)	0.000170			

Null Hypothesis: LTCN1 has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 3 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.646676	0.0091
Test critical values:		
1% level	-2.613010	
5% level	-1.947665	
10% level	-1.612573	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(LTCN1)

Method: Least Squares

Date: 07/05/19 Time: 15:09

Sample (adjusted): 1969 2017

Included observations: 49 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LTCN1(-1)	-0.076938	0.029070	-2.646676	0.0112
D(LTCN1(-1))	0.287292	0.129675	2.215473	0.0318
D(LTCN1(-2))	0.005342	0.136492	0.039136	0.9690
D(LTCN1(-3))	0.421093	0.130148	3.235490	0.0023
R-squared	0.391506	Mean dependent var		-0.039143
Adjusted R-squared	0.350940	S.D. dependent var		0.140970
S.E. of regression	0.113572	Akaike info criterion		-1.434660
Sum squared resid	0.580432	Schwarz criterion		-1.280226
Log likelihood	39.14917	Hannan-Quinn criter.		-1.376068
Durbin-Watson stat	2.034471			

dLtcn1 non stationnaire

Null Hypothesis: D(LTCN1) has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 3 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.923992	0.6266
Test critical values:		
1% level	-4.161144	
5% level	-3.506374	
10% level	-3.183002	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(LTCN1,2)

Method: Least Squares

Date: 07/05/19 Time: 15:13

Sample (adjusted): 1970 2017

Included observations: 48 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LTCN1(-1))	-0.341754	0.177627	-1.923992	0.0611
D(LTCN1(-1),2)	-0.327848	0.199832	-1.640620	0.1083
D(LTCN1(-2),2)	-0.333968	0.179939	-1.856006	0.0705
D(LTCN1(-3),2)	0.051360	0.157670	0.325743	0.7462
C	-0.015956	0.043771	-0.364532	0.7173
@TREND(1965)	0.000187	0.001330	0.140511	0.8889
R-squared	0.395141	Mean dependent var		0.000289
Adjusted R-squared	0.323134	S.D. dependent var		0.152840
S.E. of regression	0.125744	Akaike info criterion		-1.192662
Sum squared resid	0.664090	Schwarz criterion		-0.958762
Log likelihood	34.62389	Hannan-Quinn criter.		-1.104271
F-statistic	5.487541	Durbin-Watson stat		2.001022
Prob(F-statistic)	0.000564			

ddLtcn1 stationnaire

Null Hypothesis: D(LTCN1,2) has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 3 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.312215	0.0068
Test critical values:		
1% level	-4.165756	
5% level	-3.508508	
10% level	-3.184230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(LTCN1,3)

Method: Least Squares

Date: 07/05/19 Time: 15:14

Sample (adjusted): 1971 2017

Included observations: 47 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LTCN1(-1),2)	-2.226226	0.516260	-4.312215	0.0001
D(LTCN1(-1),3)	0.638727	0.433297	1.474108	0.1481
D(LTCN1(-2),3)	0.110096	0.298025	0.369417	0.7137
D(LTCN1(-3),3)	0.048807	0.159983	0.305072	0.7619
C	0.012099	0.045717	0.264645	0.7926
@TREND(1965)	-0.000283	0.001427	-0.198369	0.8437
R-squared	0.761524	Mean dependent var		-0.001478
Adjusted R-squared	0.732441	S.D. dependent var		0.256350
S.E. of regression	0.132600	Akaike info criterion		-1.084222
Sum squared resid	0.720888	Schwarz criterion		-0.848033
Log likelihood	31.47923	Hannan-Quinn criter.		-0.995343
F-statistic	26.18498	Durbin-Watson stat		2.000548
Prob(F-statistic)	0.000000			

Null Hypothesis: D(LTCN1,2) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 3 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.358400	0.0011
Test critical values:		
1% level	-3.577723	
5% level	-2.925169	
10% level	-2.600658	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(LTCN1,3)

Method: Least Squares

Date: 07/05/19 Time: 15:15

Sample (adjusted): 1971 2017

Included observations: 47 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LTCN1(-1),2)	-2.223246	0.510106	-4.358400	0.0001
D(LTCN1(-1),3)	0.636138	0.428119	1.485892	0.1448
D(LTCN1(-2),3)	0.107778	0.294371	0.366129	0.7161
D(LTCN1(-3),3)	0.047762	0.158057	0.302179	0.7640
C	0.003884	0.019150	0.202844	0.8402
R-squared	0.761295	Mean dependent var		-0.001478
Adjusted R-squared	0.738561	S.D. dependent var		0.256350
S.E. of regression	0.131074	Akaike info criterion		-1.125816
Sum squared resid	0.721580	Schwarz criterion		-0.928992
Log likelihood	31.45668	Hannan-Quinn criter.		-1.051750
F-statistic	33.48734	Durbin-Watson stat		1.999410
Prob(F-statistic)	0.000000			

Null Hypothesis: D(LTCN1,2) has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 3 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.403123	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.615093	
5% level	-1.947975	
10% level	-1.612408	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(LTCN1,3)
 Method: Least Squares
 Date: 07/05/19 Time: 15:15
 Sample (adjusted): 1971 2017
 Included observations: 47 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LTCN1(-1),2)	-2.217819	0.503692	-4.403123	0.0001
D(LTCN1(-1),3)	0.631907	0.422816	1.494521	0.1423
D(LTCN1(-2),3)	0.105554	0.290868	0.362892	0.7185
D(LTCN1(-3),3)	0.046976	0.156238	0.300671	0.7651
R-squared	0.761061	Mean dependent var		-0.001478
Adjusted R-squared	0.744391	S.D. dependent var		0.256350
S.E. of regression	0.129605	Akaike info criterion		-1.167390
Sum squared resid	0.722287	Schwarz criterion		-1.009931
Log likelihood	31.43367	Hannan-Quinn criter.		-1.108137
Durbin-Watson stat	1.999766			

PIB

-PIB non stationnaire

Null Hypothesis: LPIB has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 1 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.542024	0.9782
Test critical values:		
1% level	-4.148465	
5% level	-3.500495	
10% level	-3.179617	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(LPIB)
 Method: Least Squares
 Date: 07/05/19 Time: 13:16
 Sample (adjusted): 1967 2017
 Included observations: 51 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPIB(-1)	-0.034340	0.063355	-0.542024	0.5904
D(LPIB(-1))	0.257401	0.148030	1.738849	0.0886
C	0.229114	0.149489	1.532649	0.1321
@TREND(1965)	0.003764	0.009856	0.381868	0.7043
R-squared	0.129435	Mean dependent var		0.139648
Adjusted R-squared	0.073867	S.D. dependent var		0.101227
S.E. of regression	0.097416	Akaike info criterion		-1.744461
Sum squared resid	0.446027	Schwarz criterion		-1.592945
Log likelihood	48.48375	Hannan-Quinn criter.		-1.686562
F-statistic	2.329308	Durbin-Watson stat		2.057642
Prob(F-statistic)	0.086457			

Null Hypothesis: LPIB has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 1 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.708632	0.4210
Test critical values:		
1% level	-3.565430	
5% level	-2.919952	
10% level	-2.597905	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(LPIB)
 Method: Least Squares
 Date: 07/05/19 Time: 13:17
 Sample (adjusted): 1967 2017
 Included observations: 51 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPIB(-1)	-0.010258	0.006003	-1.708632	0.0940
D(LPIB(-1))	0.233799	0.133307	1.753842	0.0858
C	0.175092	0.047880	3.656894	0.0006
R-squared	0.126734	Mean dependent var		0.139648
Adjusted R-squared	0.090348	S.D. dependent var		0.101227
S.E. of regression	0.096546	Akaike info criterion		-1.780579
Sum squared resid	0.447411	Schwarz criterion		-1.666942
Log likelihood	48.40476	Hannan-Quinn criter.		-1.737155
F-statistic	3.483033	Durbin-Watson stat		2.049364
Prob(F-statistic)	0.038683			

Null Hypothesis: LPIB has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 1 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	2.853767	0.9987
Test critical values:		
1% level	-2.611094	
5% level	-1.947381	
10% level	-1.612725	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(LPIB)
 Method: Least Squares
 Date: 07/05/19 Time: 13:17
 Sample (adjusted): 1967 2017
 Included observations: 51 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPIB(-1)	0.009079	0.003181	2.853767	0.0063
D(LPIB(-1))	0.477141	0.129274	3.690922	0.0006
R-squared	-0.116559	Mean dependent var		0.139648
Adjusted R-squared	-0.139346	S.D. dependent var		0.101227
S.E. of regression	0.108050	Akaike info criterion		-1.574028
Sum squared resid	0.572061	Schwarz criterion		-1.498270
Log likelihood	42.13770	Hannan-Quinn criter.		-1.545078
Durbin-Watson stat	2.121559			

dPIB stationnaire p=1

Null Hypothesis: D(LPIB) has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 1 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.294498	0.0068
Test critical values:		
1% level	-4.152511	
5% level	-3.502373	
10% level	-3.180699	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(LPIB,2)
 Method: Least Squares
 Date: 07/05/19 Time: 13:18
 Sample (adjusted): 1968 2017
 Included observations: 50 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LPIB(-1))	-0.768317	0.178907	-4.294498	0.0001
D(LPIB(-1),2)	-0.031178	0.141355	-0.220568	0.8264
C	0.153153	0.044119	3.471364	0.0011
@TREND(1965)	-0.001653	0.001003	-1.648599	0.1060
R-squared	0.400519	Mean dependent var		-0.000883
Adjusted R-squared	0.361423	S.D. dependent var		0.123319
S.E. of regression	0.098546	Akaike info criterion		-1.719976
Sum squared resid	0.446717	Schwarz criterion		-1.567014
Log likelihood	46.99939	Hannan-Quinn criter.		-1.661727
F-statistic	10.24436	Durbin-Watson stat		1.999455
Prob(F-statistic)	0.000028			

Null Hypothesis: D(LPIB) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 1 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.932810	0.0036
Test critical values:		
1% level	-3.568308	
5% level	-2.921175	
10% level	-2.598551	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(LPIB,2)
 Method: Least Squares
 Date: 07/05/19 Time: 13:20
 Sample (adjusted): 1968 2017

Included observations: 50 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LPIB(-1))	-0.691874	0.175924	-3.932810	0.0003
D(LPIB(-1),2)	-0.054021	0.143222	-0.377185	0.7077
C	0.096934	0.028499	3.401243	0.0014
R-squared	0.365099	Mean dependent var		-0.000883
Adjusted R-squared	0.338082	S.D. dependent var		0.123319
S.E. of regression	0.100330	Akaike info criterion		-1.702571
Sum squared resid	0.473111	Schwarz criterion		-1.587850
Log likelihood	45.56428	Hannan-Quinn criter.		-1.658884
F-statistic	13.51367	Durbin-Watson stat		1.989892
Prob(F-statistic)	0.000023			

Null Hypothesis: D(LPIB) has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 1 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.787557	0.0704
Test critical values:		
1% level	-2.612033	
5% level	-1.947520	
10% level	-1.612650	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(LPIB,2)

Method: Least Squares

Date: 07/05/19 Time: 13:20

Sample (adjusted): 1968 2017

Included observations: 50 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LPIB(-1))	-0.172958	0.096757	-1.787557	0.0802
D(LPIB(-1),2)	-0.303919	0.135801	-2.237963	0.0299
R-squared	0.208827	Mean dependent var		-0.000883
Adjusted R-squared	0.192344	S.D. dependent var		0.123319
S.E. of regression	0.110827	Akaike info criterion		-1.522522
Sum squared resid	0.589561	Schwarz criterion		-1.446042
Log likelihood	40.06306	Hannan-Quinn criter.		-1.493398
Durbin-Watson stat	2.116023			

M2

Lm2 non stationnaire

Null Hypothesis: LM2 has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 3 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.626543	0.2709
Test critical values:		
1% level	-4.156734	
5% level	-3.504330	
10% level	-3.181826	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(LM2)
 Method: Least Squares
 Date: 07/05/19 Time: 14:53
 Sample (adjusted): 1969 2017
 Included observations: 49 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LM2(-1)	-0.101256	0.038551	-2.626543	0.0119
D(LM2(-1))	0.168674	0.136372	1.236865	0.2228
D(LM2(-2))	0.066460	0.138591	0.479541	0.6340
D(LM2(-3))	0.356415	0.142249	2.505569	0.0161
C	0.277104	0.086404	3.207087	0.0025
@TREND(1965)	0.004980	0.002947	1.689656	0.0983

R-squared	0.343741	Mean dependent var	0.076994
Adjusted R-squared	0.267432	S.D. dependent var	0.138201
S.E. of regression	0.118286	Akaike info criterion	-1.317144
Sum squared resid	0.601638	Schwarz criterion	-1.085492
Log likelihood	38.27002	Hannan-Quinn criter.	-1.229256
F-statistic	4.504587	Durbin-Watson stat	2.092432
Prob(F-statistic)	0.002174		

Null Hypothesis: LM2 has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 3 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.450664	0.1337
Test critical values:		
1% level	-3.571310	
5% level	-2.922449	
10% level	-2.599224	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(LM2)

Method: Least Squares
Date: 07/05/19 Time: 14:53
Sample (adjusted): 1969 2017
Included observations: 49 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LM2(-1)	-0.042925	0.017516	-2.450664	0.0183
D(LM2(-1))	0.147628	0.138635	1.064865	0.2927
D(LM2(-2))	0.030433	0.139797	0.217695	0.8287
D(LM2(-3))	0.311804	0.142693	2.185132	0.0342
C	0.200905	0.075238	2.670246	0.0106
R-squared	0.300170	Mean dependent var		0.076994
Adjusted R-squared	0.236549	S.D. dependent var		0.138201
S.E. of regression	0.120754	Akaike info criterion		-1.293677
Sum squared resid	0.641584	Schwarz criterion		-1.100634
Log likelihood	36.69510	Hannan-Quinn criter.		-1.220437
F-statistic	4.718096	Durbin-Watson stat		2.026796
Prob(F-statistic)	0.002957			

Null Hypothesis: LM2 has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 3 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.295206	0.7673
Test critical values:		
1% level	-2.613010	
5% level	-1.947665	
10% level	-1.612573	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LM2)
Method: Least Squares
Date: 07/05/19 Time: 14:53
Sample (adjusted): 1969 2017
Included observations: 49 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LM2(-1)	0.001664	0.005636	0.295206	0.7692
D(LM2(-1))	0.256519	0.141239	1.816207	0.0760
D(LM2(-2))	0.112611	0.145360	0.774704	0.4426
D(LM2(-3))	0.355553	0.151096	2.353150	0.0230
R-squared	0.186762	Mean dependent var		0.076994
Adjusted R-squared	0.132546	S.D. dependent var		0.138201
S.E. of regression	0.128716	Akaike info criterion		-1.184308
Sum squared resid	0.745552	Schwarz criterion		-1.029873
Log likelihood	33.01554	Hannan-Quinn criter.		-1.125716
Durbin-Watson stat	2.030292			

Dlm2 non stationnaire

Null Hypothesis: D(LM2) has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 3 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.167854	0.4960
Test critical values:		
1% level	-4.161144	
5% level	-3.506374	
10% level	-3.183002	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(LM2,2)
 Method: Least Squares
 Date: 07/05/19 Time: 14:55
 Sample (adjusted): 1970 2017
 Included observations: 48 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LM2(-1))	-0.483391	0.222982	-2.167854	0.0359
D(LM2(-1),2)	-0.342082	0.226705	-1.508929	0.1388
D(LM2(-2),2)	-0.301219	0.202595	-1.486808	0.1445
D(LM2(-3),2)	-0.006396	0.159711	-0.040047	0.9682
C	0.088514	0.055727	1.588343	0.1197
@TREND(1965)	-0.001949	0.001483	-1.314193	0.1959
R-squared	0.436553	Mean dependent var		-0.001139
Adjusted R-squared	0.369476	S.D. dependent var		0.162366
S.E. of regression	0.128927	Akaike info criterion		-1.142665
Sum squared resid	0.698136	Schwarz criterion		-0.908765
Log likelihood	33.42397	Hannan-Quinn criter.		-1.054274
F-statistic	6.508223	Durbin-Watson stat		1.992698
Prob(F-statistic)	0.000145			

DdLm2 stationnaire

Null Hypothesis: D(LM2,2) has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 3 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.621125	0.0029
Test critical values:		
1% level	-4.165756	
5% level	-3.508508	
10% level	-3.184230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(LM2,3)

Method: Least Squares

Date: 07/05/19 Time: 14:56

Sample (adjusted): 1971 2017

Included observations: 47 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LM2(-1),2)	-2.565858	0.555245	-4.621125	0.0000
D(LM2(-1),3)	0.839607	0.464276	1.808420	0.0779
D(LM2(-2),3)	0.245797	0.317215	0.774860	0.4429
D(LM2(-3),3)	0.068741	0.161172	0.426509	0.6720
C	0.009549	0.047535	0.200876	0.8418
@TREND(1965)	-0.000644	0.001496	-0.430188	0.6693
R-squared	0.783464	Mean dependent var		0.001023
Adjusted R-squared	0.757058	S.D. dependent var		0.278307
S.E. of regression	0.137175	Akaike info criterion		-1.016370
Sum squared resid	0.771500	Schwarz criterion		-0.780181
Log likelihood	29.88470	Hannan-Quinn criter.		-0.927491
F-statistic	29.66908	Durbin-Watson stat		2.004389
Prob(F-statistic)	0.000000			

Null Hypothesis: D(LM2,2) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 3 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.658716	0.0004
Test critical values:		
1% level	-3.577723	
5% level	-2.925169	
10% level	-2.600658	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(LM2,3)

Method: Least Squares

Date: 07/05/19 Time: 14:57

Sample (adjusted): 1971 2017

Included observations: 47 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LM2(-1),2)	-2.526501	0.542317	-4.658716	0.0000
D(LM2(-1),3)	0.807140	0.453635	1.779272	0.0824
D(LM2(-2),3)	0.226336	0.310911	0.727975	0.4707
D(LM2(-3),3)	0.060613	0.158500	0.382414	0.7041
C	-0.008979	0.019921	-0.450729	0.6545
R-squared	0.782487	Mean dependent var		0.001023
Adjusted R-squared	0.761772	S.D. dependent var		0.278307
S.E. of regression	0.135838	Akaike info criterion		-1.054420
Sum squared resid	0.774982	Schwarz criterion		-0.857596
Log likelihood	29.77887	Hannan-Quinn criter.		-0.980354
F-statistic	37.77300	Durbin-Watson stat		2.004331

Prob(F-statistic) 0.000000

Null Hypothesis: D(LM2,2) has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 3 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.680442	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.615093	
5% level	-1.947975	
10% level	-1.612408	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(LM2,3)
 Method: Least Squares
 Date: 07/05/19 Time: 14:57
 Sample (adjusted): 1971 2017
 Included observations: 47 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LM2(-1),2)	-2.503374	0.534859	-4.680442	0.0000
D(LM2(-1),3)	0.789241	0.447687	1.762930	0.0850
D(LM2(-2),3)	0.217049	0.307340	0.706218	0.4839
D(LM2(-3),3)	0.057901	0.156911	0.369002	0.7139
R-squared	0.781435	Mean dependent var		0.001023
Adjusted R-squared	0.766186	S.D. dependent var		0.278307
S.E. of regression	0.134573	Akaike info criterion		-1.092148
Sum squared resid	0.778731	Schwarz criterion		-0.934688
Log likelihood	29.66547	Hannan-Quinn criter.		-1.032895
Durbin-Watson stat	2.003523			

DIPEN

Ldipen non stationnaire

Null Hypothesis: LDIPEN has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 0 (Fixed)

	t-Statistic
Elliott-Rothenberg-Stock DF-GLS test statistic	-1.204669
Test critical values: 1% level	-3.762400
5% level	-3.183600
10% level	-2.884000

*Elliott-Rothenberg-Stock (1996, Table 1)

DF-GLS Test Equation on GLS Detrended Residuals

Dependent Variable: D(GLSRESID)

Method: Least Squares

Date: 07/05/19 Time: 13:25

Sample (adjusted): 1966 2017

Included observations: 52 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GLSRESID(-1)	-0.087450	0.072593	-1.204669	0.2339
R-squared	0.021898	Mean dependent var		-0.010039
Adjusted R-squared	0.021898	S.D. dependent var		0.131587
S.E. of regression	0.130138	Akaike info criterion		-1.221397
Sum squared resid	0.863733	Schwarz criterion		-1.183873
Log likelihood	32.75631	Hannan-Quinn criter.		-1.207011
Durbin-Watson stat	1.437910			

Null Hypothesis: LDIPEN has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Fixed)

	t-Statistic
Elliott-Rothenberg-Stock DF-GLS test statistic	2.319226
Test critical values: 1% level	-2.610192
5% level	-1.947248
10% level	-1.612797

*MacKinnon (1996)

DF-GLS Test Equation on GLS Detrended Residuals

Dependent Variable: D(GLSRESID)

Method: Least Squares

Date: 07/05/19 Time: 13:27

Sample (adjusted): 1966 2017

Included observations: 52 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
----------	-------------	------------	-------------	-------

GLSRESID(-1)	0.020722	0.008935	2.319226	0.0244
R-squared	-1.059838	Mean dependent var	0.147267	
Adjusted R-squared	-1.059838	S.D. dependent var	0.131587	
S.E. of regression	0.188855	Akaike info criterion	-0.476628	
Sum squared resid	1.818982	Schwarz criterion	-0.439104	
Log likelihood	13.39233	Hannan-Quinn criter.	-0.462242	
Durbin-Watson stat	0.759349			

Lddipen stationnaire

Null Hypothesis: D(LDIPEN) has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 0 (Fixed)

	t-Statistic
Elliott-Rothenberg-Stock DF-GLS test statistic	-5.599309
Test critical values:	
1% level	-3.766200
5% level	-3.186800
10% level	-2.887000

*Elliott-Rothenberg-Stock (1996, Table 1)

DF-GLS Test Equation on GLS Detrended Residuals

Dependent Variable: D(GLSRESID)

Method: Least Squares

Date: 07/05/19 Time: 13:27

Sample (adjusted): 1967 2017

Included observations: 51 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GLSRESID(-1)	-0.773940	0.138221	-5.599309	0.0000
R-squared	0.385378	Mean dependent var	-0.000678	
Adjusted R-squared	0.385378	S.D. dependent var	0.164445	
S.E. of regression	0.128921	Akaike info criterion	-1.239817	
Sum squared resid	0.831035	Schwarz criterion	-1.201938	
Log likelihood	32.61532	Hannan-Quinn criter.	-1.225342	
Durbin-Watson stat	1.959917			

Null Hypothesis: D(LDIPEN) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Fixed)

	t-Statistic
Elliott-Rothenberg-Stock DF-GLS test statistic	-5.238889
Test critical values:	
1% level	-2.611094
5% level	-1.947381
10% level	-1.612725

*MacKinnon (1996)

DF-GLS Test Equation on GLS Detrended Residuals

Dependent Variable: D(GLSRESID)

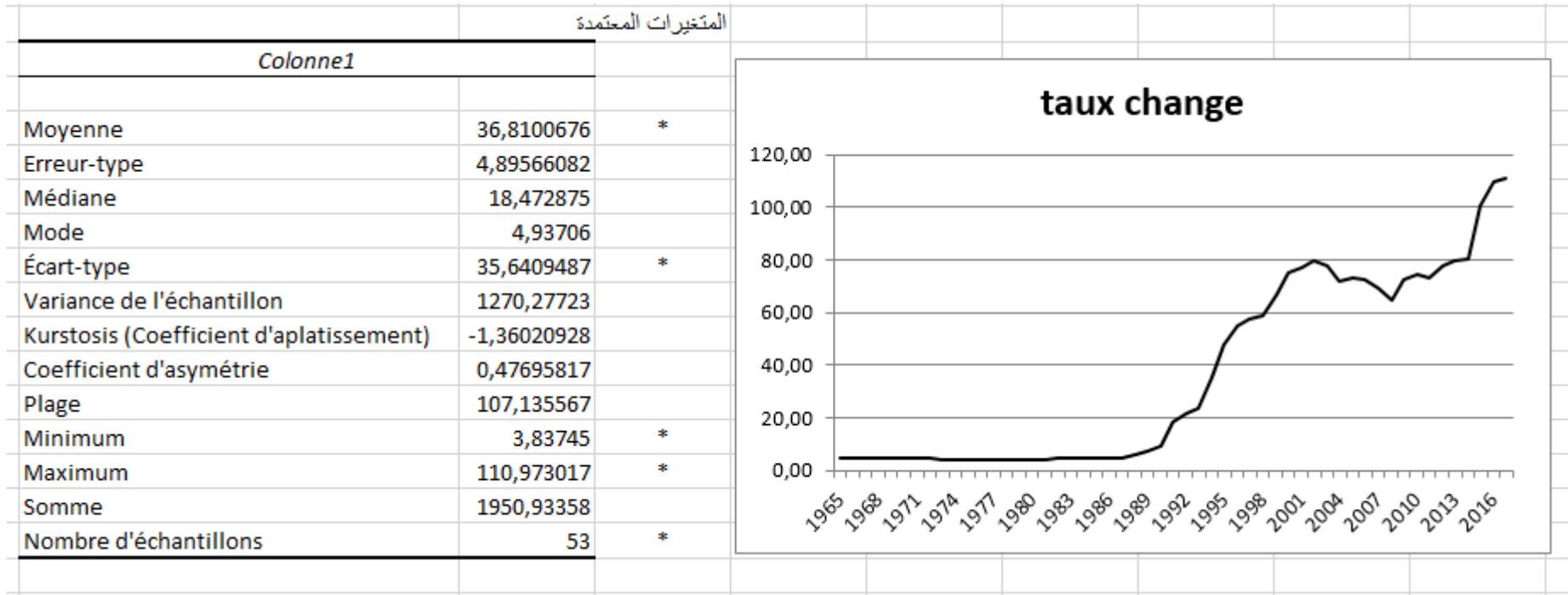
Method: Least Squares

Date: 07/05/19 Time: 13:27

Sample (adjusted): 1967 2017

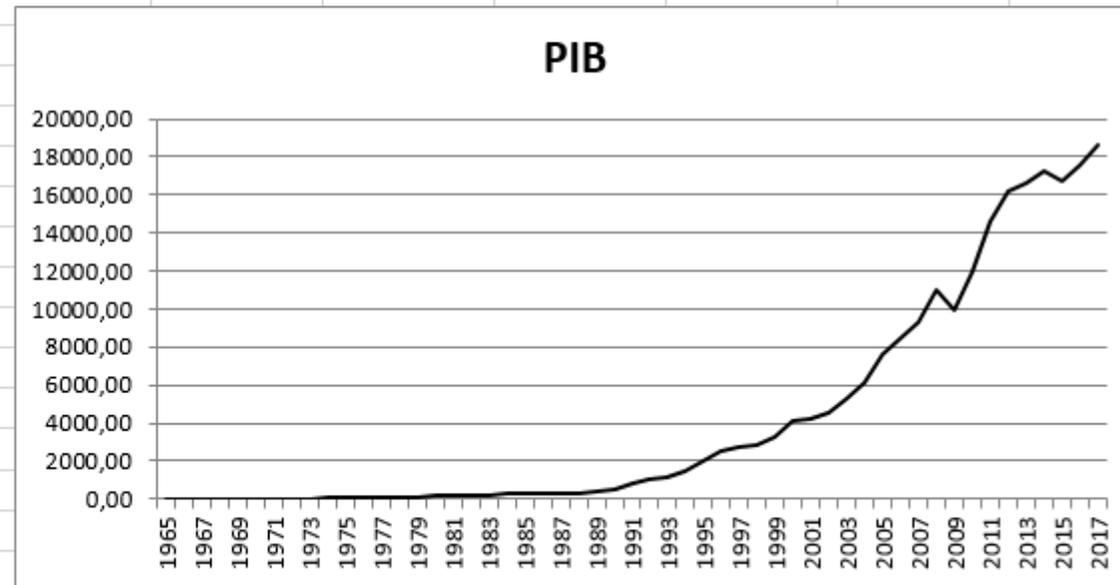
Included observations: 51 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GLSRESID(-1)	-0.713554	0.136203	-5.238889	0.0000
R-squared	0.354339	Mean dependent var		-0.001423
Adjusted R-squared	0.354339	S.D. dependent var		0.164445
S.E. of regression	0.132137	Akaike info criterion		-1.190549
Sum squared resid	0.873003	Schwarz criterion		-1.152670
Log likelihood	31.35900	Hannan-Quinn criter.		-1.176074
Durbin-Watson stat	1.977269			



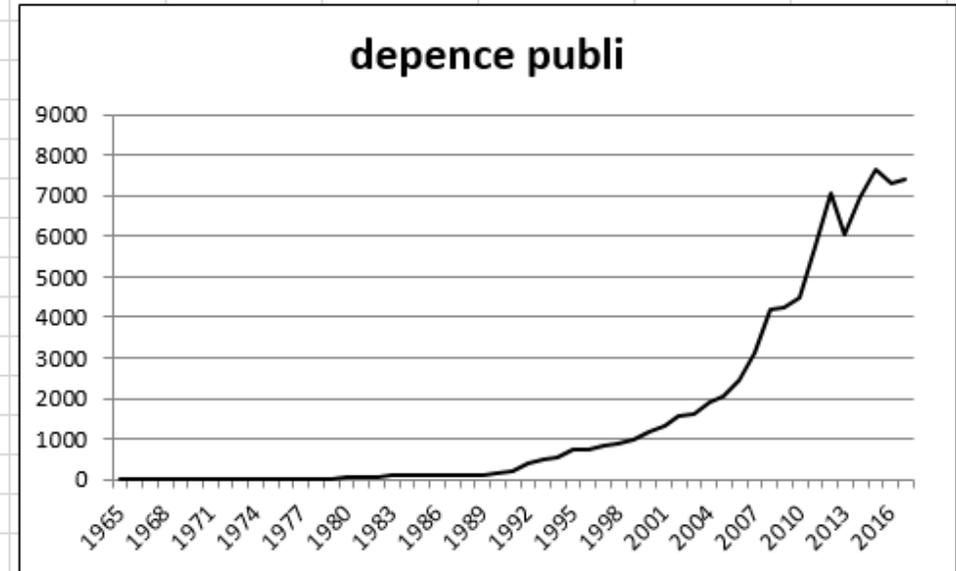
معدل التبادل

المتغيرات المعتمدة			TAUX DE CHANGE DA EQUIVALANT DE 1 DOLLAR
Colonne1			DEPENDE
			M2
			pib
Moyenne	4192,03137	*	pib f (taux de change, depence publi, m2)
Erreur-type	807,376942		
Médiane	844,494262		
Mode	#N/A		
Écart-type	5877,79286	*	
Variance de l'	34548448,9		
Kurstosis (Coe	0,44041571		
Coefficient d'	1,35085709		
Plage	18579,107		
Minimum	15,0078456	*	
Maximum	18594,1149	*	
Somme	222177,662		
Nombre d'éch	53	*	



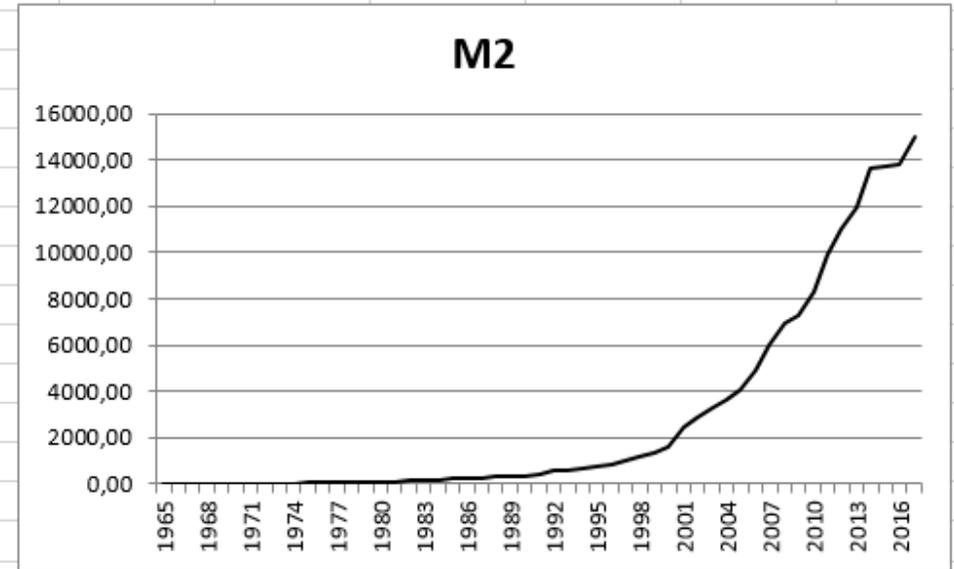
الناتج الداخلي الخام

Colonne1		المتغيرات المعتمدة
Moyenne	1571,81908	*
Erreur-type	327,076088	
Médiane	212,1	
Mode	#N/A	
Écart-type	2381,14986	*
Variance de l'échantillon	5669874,68	
Kurtosis (Coefficient d'aplatissement)	1,09541277	
Coefficient d'asymétrie	1,566636	
Plage	7652,81	
Minimum	3,49	*
Maximum	7656,3	*
Somme	83306,411	
Nombre d'échantillons	53	*



النفقات العامة

المتغيرات المعتمدة		
Colonne1		
Moyenne	2837,58321	*
Erreur-type	608,248032	
Médiane	414,742194	
Mode	#N/A	
Écart-type	4428,11252	*
Variance de l'échantillon	19608180,4	
Kurtosis (Coefficient d'aplatissement)	1,37087998	
Coefficient d'asymétrie	1,62732448	
Plage	14968,9495	
Minimum	5,28695717	*
Maximum	14974,2364	*
Somme	150391,91	
Nombre d'échantillons	53	*



المتغير النقدي

الفهرس

الفهرس

الاهداء

الشكر و التقدير

أ..... مقدمة

الفصل الأول: الادبيات النظرية المتعلقة بالسياسة الاقتصادية

6..... مقدمة الفصل الأول:

7..... المبحث الأول: مدخل إلى السياسة الاقتصادية

7..... المطلب الأول: مفهوم السياسة الاقتصادية:

9..... المطلب الثاني: أهداف السياسة الاقتصادية.

12..... المطلب الثالث: أدوات السياسة الاقتصادية

22..... المبحث الثاني: النظريات المفسرة لظاهرة البطالة

22..... المطلب الأول: النظريات التقليدية المفسرة لظاهرة البطالة:

26..... المطلب الثاني: النظريات الحديثة المفسرة لظاهرة البطالة

29..... المطلب الثالث: النظرية الكينزية

32..... المبحث الثالث: ماهية التضخم

32..... المطلب الأول: تعريف التضخم وأسبابه

36..... المطلب الثاني: أنواع التضخم وأثارها الاقتصادية والاجتماعية:

41..... المطلب الثالث: العلاقة بين التضخم والبطالة

الفصل الثاني: الإطار النظري لنموذج مندل فلمنج والدراسات السابقة

43 خلاصة الفصل الأول:
45 مقدمة الفصل الثاني:
46 المبحث الأول: تقديم نموذج مندل- فلمنج (IS- LM - BP)
46 المطلب الأول: نماذج التوازن العام
49 المطلب الثاني: نموذج (IS- LM- BP)
60 المبحث الثاني: دراسة فعالية السياسة الاقتصادية حسب نموذج Mundell Fleming
60 المطلب الأول: تأثير السياسة النقدية التوسعية في ظل سعر الصرف الثابت والمرن
65 المطلب الثاني: أثر السياسة المالية التوسعية في ظل سعر الصرف الثابت والمرن
70 المبحث الثالث: الدراسات السابقة
74 خلاصة الفصل الثاني:

الفصل الثالث: تطبيق نموذج VAR على اقتصاد الجزائر

76 مقدمة الفصل الثالث:
76 المبحث الأول: دوافع السياسة الاقتصادية في الجزائر
77 المطلب الأول: مسار السياسة المالية في الجزائر
79 المطلب الثاني: مسار السياسة النقدية في الجزائر
82 المطلب الثالث: مسار السياسة التجارية في الجزائر
84 المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية لنموذج VAR في الاقتصاد الجزائري

84	المطلب الاول: دراسة استقرائية السلاسل الزمنية
87	المطلب الثاني: اختبار التكامل المشترك
89	المطلب الثالث: تقدير نموذج VAR
92	خاتمة الفصل الثالث:
94	الخاتمة
97	قائمة المراجع والمصادر:
82	الملاحق

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
24	نشؤ البطالة في حالة جمود الأجور	01
30	الفجوة الإنكماشية	02
41	منحنى فيلبس	03
51	منحنى IS	04
54	الطلب على النقود بغرض المضاربة	05
56	الطلب على النقود بغرض المعاملات	06
60	السياسة النقدية، سعر الصرف الثابت حركة تامة لرؤوس الأموال	07
61	السياسة النقدية، سعر الصرف الثابت حركة غير تامة لرؤوس الأموال	08
62	سياسة نقدية، سعر الصرف المرن حركة تامة لرؤوس الأموال	09
64	سياسة نقدية، سعر الصرف المرن حركة غير تامة لرؤوس الأموال	10
65	سياسة المالية سعر الصرف المرن حركة غير تامة لرؤوس الأموال	11
67	سياسة المالية سعر الصرف الثابت حركة تامة لرؤوس الأموال	12
68	سياسة مالية سعر الصرف المرن حركة تامة لرؤوس الأموال	13
69	سياسة مالية سعر الصرف المرن حركة غير تامة لرؤوس الأموال	14
87	تمثيل البياني للسلسلتين الناتج الداخلي الخام و الإنفاق الحكومي	15
88	التمثيل البياني للسلسلتين سعر صرف و المجمع النقدي	16
89	أثر الإنفاق الحكومي على الناتج الداخلي الخام	17
90	أثر المجمع النقدي على الناتج الداخلي الخام	18
91	أثر سعر الصرف على الناتج الداخلي الخام	19

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
84	نتائج إختبارات الجذور الأحادية	01
85	نتائج إختبارات الجذور الأحادية للفروقات الأولى	02
86	نتائج إختبارات الجذور الأحادية للفروقات الثانية	03